

۲۵۰
ایساغوجی شرحی فناری

و

کنارنده حاشیه سی قول احد

ناشری

شرکت صحافیہ عثمانیہ احمد نائی و شرکاسی

(معارف نظارت جلیله سنک ۱۹۵ و ۳۱۱ نومرولی فی ۱۶ کاتون اول)
(سنه ۱۳۱۹ تاریخلی رخصتنامه بیله طبع اولنشدور)

در سعادت

شرکت صحافیہ عثمانیہ مطبعه سی — جنبرلی طاش جواوندہ

نوو — ۵۲

سنه

۱۳۲۲

(بسم الرحمن الرحيم) جدالك اللهم على ما منحت به على من عارف الافاضل وشكرالك على ما مننت به من زاورف
 القواضل وصلاة وسلاما على نبيك النبي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم امثل الافاضل وافضل الامائل وعلى آله
 وذويه المتوفين بحسن الثمائل وكرم الخصال **﴿ اما بعد ﴾** فلما كانت الفوائد القنارية مشقة على ما يخلو
 عن الغموض والاغلاق ومع هذا اخوان الزمان راغبون فيها غاية رغبة واشتياق عاقت عليه ما يكشف الاغلاق
 ويزيل الغموض حتى يتسرفهم بمحصلها النهوض ولم آل جهدا في بيان الواقع بون الله الحكيم الواسع
 وهو ولي الانعام وميسر الاختتام (قوله جدالك) من حلة المصادر المحذوفة قلها وجوبا سماعا على
 ما قرر في كتب النحو وهو حدث واحد واختير الجلة الفعلية على الاسمية لكونها اصلا والاعتراف
 بالبحر عن استدامة الحمد لان الفعل يدل على التجرد ولا تنصب على صدور الحمد عن نفسه واما اختيار الحذف
 ليق الحمد على وتيرة التسمية ولذهب السامع الى ما شاء من المذهبين اى تقدير المضارع والماضى وتقدير
 المضارع اولى لانه يدل على

الاستمرار التجردى الموجب
 لاستمرار الحمد في جمع
 الازمنة المستقبلية اى احدك
 مدة عرى ساعة فساء واما
 الماضى فيدل على الانقطاع
 والتقصى مع انه لا يدل على
 استتراق الحمد في جميع الازمنة
 الماضية ايضا (قوله على
 ما خلصت لى من مخ عوارف
 الافاضل) المخ بكسر الميم
 وقع النون وهو الرواية
 ههنا جمع المتخة بكسر الميم
 وسكون النون وهى الطبية



والعوارف جمع عارفة وهى الاحساد وما يجوز ان يكون موصولة والعامد فى الصلة محذوف وحذف العامد (من)
 المنسوب مفتقر الى حصته لى فحينئذ يكون من بيانية او متعلقة بخلصت اى ما خلصت لى من بين مخ عوارف الافاضل
 او هو من مخ عوارف الافاضل وان يكون مصدرية اى على تخليصك لى فحينئذ يكون من متعلقة بخلصت واصافة
 المخ الى العوارف بيانية اى من العطايا التى هى عوارف الافاضل اى الاحسانات اليهم واحساناتهم لكن عطف
 خلصتى عليه يدل على ان المراد بها المصدرية اذلى تقدير الموصولة لايصح عطفه عليه من حيث المعنى ويجوز
 ان يكون المخ بفتح الميم وسكون النون مصدر مخ اى اعطى وحينئذ يكون المعنى من اعطاء عوارف الافاضل
 وعلى جميع التقادير لا تكرار فيه كما قال البعض وقيل في دفع التكرار على تقدير عدم كون الاضافة بيانية وعدم
 كون المخ مصدر مخ المراد بعوارف الافاضل المسائل المذكورة في كتبهم والمأخوذة من افواههم وبالمخ المسائل
 المستنبطة منهما او من احدهما فكأن عوارفهم اعطاها (قوله وخلصتى) عطف على خلصت اى ما

خلصتني من مخ الحى اى على تخليصك اياي من مخ عوارف القضايل شبه الاشياء المهلكة للقضايل
 بالمواصف التى هى الرياح الشديدة فى الاهلاك ثم عبر عن تلك الاشياء بها استعارة مصرحة بتحقيقية كما
 ستعرفها او شبه القضايل فى النفس بالنباتات الحاضرة فى المرغوبة فعبّر عن المشبه به بلفظ المشبه
 استعارة بالكناية واذن البها العوارف استعارة تخيلية اى خلصتني من مخ الاشياء التى هى
 مهلكة ومزيلة للقضايل كالرياح الشديدة التى هى المهلكات لما اصابته من النباتات واما تشبيه ادراك
 القضايل بالمواصف على ما قيل فغير مناسب على ما لا يخفى (قوله وصلاة) نصب بفعل محذوف وهو
 صليت اواصل على قياس جدالك لكن الفعل ههنا ليس بواجب الحذف لاستعانة ولا قياسا بل جائز
 الحذف والكنة فى اختيارها على الاسمية واختيار الحذف على الذكر كفى فى جدالك (قوله اولى القواضل)
 ولى يجوز ان يكون مفتوح الهزة بمعنى الاحسن والاشرف وهو الظاهر والا نسب بقراءته ويجوز
 ان يكون مضموم الهزة تأنيث الاول اى اشرف النعم وهو الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة او اولى
 النعم بحسب الشرف والرتبة والقدر لا بحسب الزمان لان نعمة الوجود سابقة على الايمان والاسلام وخواص
 النبوة والرسالة بالزمان وفى خلصت وخلصت والمخ والحن والافاضل والقواضل والمبعوث والمبعوث
 من الصنعة البدئية ما فيها فليعرف **﴿ ٣ ﴾** ودل بصفة التفضل فى قوله باعلى الثمائل واشرف القبائل

من مخ عوارف القضايل وصلاة على عامة من لحقهم اولى القواضل
 * لاسما على محمد المبعوث باعلى الثمائل * والمبعوث باكرم القبائل
 وعلى آله واصحابه المهتدين بارضع الدلائل **﴿ اما بعد ﴾** فلما لم ينفعنى الثعال
 بلعل وعسى عن اقتران اخ لى فى كل صباح ومساء ان اكتب فوائد
 لاشعة بطامة الاخوان لفرائد الرسالة الاثرية فى الميزان

واوضح الدلائل على ان
 خصاله اعلى من خصال
 سائر الانبياء وقيلته اشرف
 من قبائهم ومجيزاته اوضح
 من معجزاتهم (قوله بلعل
 وعسى) اى كنت لانه
 باستقباله بكلام يزجره لان النهر منهى عنه بقوله تعالى واما السائل فلا شهرة قال المفسرون يريد السائل على الباب
 يقول لانه يزجره اذا سئل فاما ان تعطيه او ترده لينا بل كنت اتمل واقول لعل ان اكتب
 وعسى ان اكتب فلما لم ينفعنى ذلك الثعال ولم ينفع ذلك السائل بهذا الرد اللين بل اقترح على الكتابة
 ولازمنى لاجلها فى كل صباح ومساء كما هو رسم الملازمة شرعت فيه وقيل المراد بالسائل فى الآية
 طالب العلم وهذا انبى بما نحن فيه * فان قلت * انما اعتذر بالرد اللين اذ لم يوجد المسؤل عنه وههنا قد
 وجد * قلت * قد عده عدما لاستحقاقه فلما اتوا الى الحاح اجابهم بحكم قوله صلى الله عليه وسلم اغنهم عن
 مسئلتهم ولو بشق تمر (قوله عن اقتران اخ لى) اى الحاحه لان الاقتراح السؤال على سبيل التحكم والارتجال
 من غير فكر وروية ولا يكون ذلك الا لسانية رغبة والاخ يحتمل الاخ اللين والطيبى (قوله بمطالعة
 الاخوان) عبر عن المستفيدين بالاخوان ههنا لنفسه واطهارا لشقيقته عليهم هذا التأليف وقيل التعبير
 بالاخوان للتشبيه على انه لا يقدر على مطالعة هذه الفوائد الا من يكون اخا ومثالا له فى العلوم فيكون وصفا
 للتأليف بالدقة والعموض واكمل واحد وجهة هو مولها * فان قيل * تمدحه بقوله شرعت فيه غدوة
 يوم الحى يرجح الوجه الاخير بل بعينه قلنا * يحتمل ان يكون ذلك تحديدا بانعمه لاتعددا (قوله لفرائد
 الرسالة الاثرية فى الميزان) شبه المسائل بالفرائد ههنا البدر الكبرية الشفافة فى القاسية فعبّر عن المشبه بلفظ المشبهه

ن
 ن
 ت
 ر
 قة
 ما
 لى
 نية
 س
 و
 ول
 لى
 ي
 نية
 اى
 الى
 هى
 اك
 لد
 ال
 ت
 لى
 لية
 بقه
 قل
 هو
 رج
 وله
 رنية
 خارج

استارة مصرحة بتحقيقية والاستعارة هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وهي المشابهة مع قرينة مأمنة عن ارادة الموضوع له وهي ههنا اضافتها الى الرسالة والتحقيقية ما يكون المستعار له اي المشبه امرا متحققا او عقلا والمستعار له ههنا مسائل الرسالة وهي متحققة عقلا (قوله شرعت فيه) اي في كتب القوائد المقترحة (قوله مع اذان مغربه) اي مغرب ذلك اليوم اي وقت غروب شمس (قوله اعلم ان من حق كل طالب كثره الخ) اي مطلقا سواء كانت تلك الكثرة من غير العلوم او علوما مدونة او غير مدونة والمراد ان من حق كل طالب كل كثره ذلك والام يفد ان من حق كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة والمقصود ذلك فيوجه اما بان التوهم في الاثبات قد يكون سور الكلي كما ذهب اليه بعضهم اوبان المهمة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكلية دفعا لترجيح احد المتساويين على الآخر تأمل وتدبر (قوله حتى يأمن من فوات شيء الخ) يعني ان كل طالب كل كثره تضبطها جهة واحدة اذا حصل الشهور بها بتلك الجهة بان يعرفها بها وقف على جميع تلك الكثرة اجالا حتى اذا اورد عليه شيء من تلك الكثرة علم انه **ع** منها واذا اورد عليه ما ليس منها علم

شرعت فيه بقوة يوم من اقصر الايام وختمت مع اذان مغربه بعون الله الملك العالم انه ولي كل توفيق وانعام اعلم ان من حق كل طالب كثره تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة وبحصل الشهور بها قبل الشروع فيها حتى يأمن من فوات شيء مما يعنيه وصرف المهمة الى ما لا يعنيه ان يعرف غايتها ليزداد جدا ونشاطا ولا يكون سعيه عبثا وضلالا ولان كل علم كثره تضبطها جهة واحدة ذاتية باعتبارها كد مسائله علما واحدا وهي كونها باحثة عن الاعراض الذاتية لشيء واحد وحدة حقيقة او اعتبارية وجهة وحدة عرضية تتبع الجهة الاولى ككونها آلة واستنباعها غاية جرى عادة العلماء على تقديم الشهور بتعريف العلوم باحدى الجهتين وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها فنقول باعتبار الجهة الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث

انه ليس منها فيما من فوات شيء مما يعنيه وصرف المهمة الى ما لا يعنيه (قوله وان يعرف غايتها) اي غايتها المهمة لذلك الطالب المترتبة عليها في الواقع اي يصدق بانها غايتها (قوله ليزداد جدا ونشاطا) اي سرورا وتلذذا بعد الشروع فيها ولا يفتقر عن السعي في تحصيلها (قوله على تقديم الشهور بتعريف

العلوم الخ) اي ليأمن الطالب من فوات الشيء مما يشهه وصرف المهمة الى ما لا يشهه على ماسر (نفهم) (قوله وغايتها) اي الشهور بغايتها اي التصديق بها ليزداد جدا ونشاطا ولا يكون سعيه عبثا وضلالا (قوله وموضوعها) اي والتصديق بموضوعها ليتبين العلم المطلوب عند الطالب عن غيره تميزا ذاتيا ويزداد بصيرته في طلبه وخلاصة الكلام من قوله اعلم الى ههنا ان من حق كل طالب كل كثره تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة قبل الشروع فيها وان يعرف غايتها ايضا وكل من العلوم المدونة كثره كذلك فيكون من حق كل طالب ان يعرفها بجهة واحدة قبل الشروع فيها وان يعرف غايتها ايضا كذلك فلذا جرى عادة العلماء الخ لكن تقدم الشهور بالموضوع اي التصديق بموضوعه لم يلزم مما تقدم تأمل ولوقال بد قوله عبثا وضلالا وان يعرف موضوعها ان كانت علما مدونا يتبين عنده تميزا ذاتيا ويزداد بصيرته في شروعه لكان اولي والتأم اول الكلام مع آخره التباينا (قوله عن الاعراض الذاتية) والمرض الذاتي ما يتعلق انشيء لذاته او لغيره المساوية كالتعبج والحركة بالارادة والصحك للانسان (قوله من حيث

نفهم في الايصال) الطرف اما متعلق يبحث اي يبحث عنها بسبب نفهم الخ او بالاعراض باعتبار المعنى اي الواحق من حيث نفهم في الايصال الخ والضمير راجع الى التصورات والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية اذ الحيثية قيد الموضوع للاعراض فلا يرد عليه ما قيل ان هذه الاعراض واصاف للتصورات والتصديقات ولا دخل لها في الايصال لان الموصل وجزءه هو نفس التصورات والتصديقات والمقصود من هذا القيد ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال التصورات والتصديقات بل عن احوالها اللاحقة لها باعتبار نفهم في الايصال الى الجهات وتلك الاحوال هي الايصال كما في الحدود والرسوم والاقضية وما يتوقف عليه الايصال كون التصورات كلية وذاتية وعرضية وجنبا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة وككون التصديقات قضية وعكس قضية ونقيض قضية وحالية وشرطية الى غير ذلك فموضوع المنطق مقيد بصحة الايصال لانفس الايصال بل الايصال وما يتوقف عليه الايصال اعراض ذاتية له فيبحث عنها في هذا العلم فان قيل « ليس في المنطق مسئلة محمولها الايصال او ما يتوقف عليه الايصال » قيل « اذا حكم على المعلوم التصوري بانه حد او رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري بلا واسطة وقس على هذا (قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج) اي لا يوصف بها شيء حال وجوده في الخارج بل هي من الدواير الذهنية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية (قوله من حيث تنطبق) اي تشمل تلك **هـ** المقولات الثانية على المقولات الاولى اشتمال الكلي

نفهم في الايصال الى المجهولات او عن الاعراض الذاتية للمقولات الثانية التي لا يحاذي بها امر في الخارج من حيث تنطبق على المقولات الاولى التي يحاذي بها امر في الخارج باعتبار الجهة الثانية المنطق قانون يعرف به صحيح الفكر وفاسده فاندرج في الاولى معرفة الموضوع على المذهبين وفي الثانية معرفة الغاية ثم نقول لما كان القرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفاسده والفكر كما التحصيل

طابع تلك المقولات الثانية حتى اذا اريد ان يعلم حال كل من تلك الطابع برجع في ذلك الى احكام تلك المقولات الثانية فيعرف منها مثلا اذا اردنا ان يعلم ان الحيوان الناطق يوصل الى الكثرة ترجع الى ان الحد التام يوصل الى الكثرة واذا اردنا ان يعلم الحيوان ما يتوقف عليه الايصال نرجع الى ان الجنس يتوقف عليه الايصال وعلى هذا القياس اعلم ان المقولات الاولى هي طابع المفهومات المتصورة من حيث هي وما يمرض للمقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يطابقه كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظائرها وكفهوم الكلي والجزئي والذاتي والعرضي وغيرها هي مقولات ثمانية لوقوعها في الدرجة الثانية من التعقل اذ لا يمكن نقل الكلية الابد تعقل امر معرض له الكلية في الذهن وليس في الخارج امر يطابق الكلية كما ان الاسود المعقول ما يطابقه في الخارج وبالجملة المعتبر في المقولات الثانية امران احدهما ان لا تكون مقولة في الدرجة الاولى بل يجب ان تعقل عارضا المعقول آخر في الذهن وثانيهما ان لا يكون في الخارج ما يطابقه فكل ما يعقل في الدرجة الاولى فهو معقول اول موجودا كان او معدوما مركبا كان او بسيطا وكذا ما لا يعقل الاعراضا لغيره اذا كان في الخارج ما يطابقه كالاضافات اذا قيل بتحقيقها في الخارج كذا في حواشي شرح التجريد واذا عرفت هذا فنقول قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج قيد للمقولات الثانية مرادها معناها الذنوي اي الدواير المنعقدة في المرتبة الثانية لامعانها الاصطلاحي المعتبر فيه القيد ان المذكور ان والا لكان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج

فستدركا مستغنى عنه فيكون المجموع من القيد والمقيد هو المعنى الاصطلاحي للمعقولات الثانية ولا يجوز ان يحمل المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي وبحمل جملة الصلة والموصول صفة كاشفة عن حقيقتها كاتوهم بعضهم لانه ينتقض بالمعقولات في الدرجة الاولى اذ يصدق عليه انه لا يحاذي به امر في الخارج مع انه معقول اول كاسر وكذا الكلام في قوله المعقولات الاولى التي يحاذي بها امر في الخارج لكن بقي فيه ان الشبهة والوجود والوجوب والامكان معقولات ثوان على ما قرر في موضعه وليست من موضوع المنطق وان اعتبر انطباقها على المعقولات الاولى فلا بد من ان يعتبر في التعريف الثاني المنطق ايضا قيد حيثية النفع في الايصال بان يقال المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الثانية للمعقولات الثانية المنطقية على المعقولات الاولى من حيث تضمها في الايصال الى المجهولات كافة في شرح المطالع اللهم الا ان يقال بالاكتفاء بما في التعريف الاول (قوله كان للمنطق طرفان الخ) لما تقرر عندهم ان ٦ الفكرة المحصل للمعقولات التصورية

تصورات والفكر المحصل للمعقولات التصديقية كان للمنطق طرفان تصورات وتصديقات والكل منهما مبادى ومقاصد فكان اقسامه اربعة فبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها القياس ثم القياس اقسامه خمسة يسموها الصناعات الخمس ووجه الضبط ان تركب من اليقينيات يسمى برهاناً ومن الظنيات خطابة ومن المسلمات جدلاً ومن الخيالات شعراً ومن الشبهات اليقينيات او الظنيات مغالطة فالغالطة اما سفطة او مشاغبة فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الالفاظ جزءاً منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يلجأ الى كل من هذه الابواب تسهيلاً على من يريد الشروع في العلوم من الغلاب رتب الابواب على وفق ما اشترنا اليه فصار تقديم مباحث ايساغوجى واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة (ايساغوجى) اى هذا باب ايساغوجى اى الكليات الخمس ولما كان المنقسم اليها هو الدائى والعرضى الذين هما قسمان من الكلى القسم من المفرد القسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث اللفظ وتقديمه على غيرها ولما

تصورات والفكر المحصل للمعقولات التصديقية تصديقات (قوله ومقاصدها القول الشارح) اى مباحث القول الشارح وكذا الحال في قوله ومقاصدها القياس و لو قال بدلهما الاقوال الشارحة والاقيسة او مبادى التصورات الكلى ومبادى التصديقات القضية لكان الكلام على وتيرة واحدة لكن تفنن فارود المبادئ على وارود المقاصدين على فن آخر (قوله ثم القياس)

اى بحسب المادة فالقسم الرابع هو القياس بحسب الصورة (قوله جزءاً منها) اى من اقسام (كان) المنطق اى عدوها قسماً آخر من اقسامه (قوله ان يلجأ الخ) اشارة الى انه انما اورد في كل باب شيئاً يسيراً على سبيل الاجمال (قوله رتب الابواب) اى اراد ترتيبها تبجيها عن ارادة الفعل بلفظه مجازاً مرسلأ كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة حتى يصح قوله فصار تقديم مباحث ايساغوجى واجبا عليه تأمل (قوله على وفق ما اشترنا اليه) فيه ان الخطابة فيما اشار اليه وقت سابقه على الجدول وفي ترتيب المصنف على عكسه فلا يكون على وفق ما اشار اليه (قوله فقال) اى فقدمه فقال الخ (قوله ولما كان المنقسم اليها الخ) اى انما اورد مباحث الالفاظ في صدر باب ايساغوجى مع انها ليست متلأل الالفاظ مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس التي هي ايساغوجى ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم (قوله ولما

كان فهم المعنى الخ) يعنى ان البحث عن الالفاظ ههنا افهم المعنى منه ولما كان فهم المعنى منه باعتبار الخ والاولى ان يقال لما كان البحث عن الالفاظ من حيث دلالاته على المعنى وجب الخ على الالفاظ الصحيح ان يقال بسبب دلالاته بدل باعتبار يعرف بالتسام (قوله ومنه يعلم) اى من اراد المصنف مباحث اللفظ في باب ايساغوجى مع انها ليست منه في شئ غير انها موقوف عليها يعلم ان المصنف لم يعد الخ (قوله فنقول) اى اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث الالفاظ فنقول الخ (قوله او من الظن به الخ) واما لزوم العلم من الظن فلا يكاد يوجد (قوله ان لم يتخلل الظن) بان لا يكون مقيداً للظن سواء كان مظهرنا او معلوماً (قوله والا) اى وان لم يكن كذلك بل يتخلل الظن فيسمى دليلاً اقناعياً وامارة فالدليل البرهاني والبرهان ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والدليل الاقناعى والامارة ما يلزم من العلم بالظن به العلم بشئ آخر وقوله ٧ ان تعريف البرهان حثيث يصدق على ما يفيد العلم التصورى وعلى

كان فهم المعنى من الالفاظ باعتبار دلالاته عليه وجب التعرض والتصديق والذكر تعريف الدلالة وتقسيمها ومنه يعلم ان المصنف لم يمد مباحث الالفاظ باباً من الفن بل ذكرها في باب ايساغوجى مقدمة لمباحثه فنقول الدلالة هي كون الشئ بمحالة يلزم من العلم به العلم او الظن بشئ آخر او من الظن به العلم بشئ آخر فالشئ الاول يسمى دليلاً برهانياً وبرهاناً ان لم يتخلل الظن والافاديلاً اقناعياً وامارة والشئ الثانى يسمى مدلولاً وتقسيمها ان الدال ان كان لفظاً فالدلالة اللفظية والافاديلية فوضعية ان توسط الوصف فيها كالخطوط والعقود والاشارات والنصب والافقية كدلالة العالم على الصانع والافقية ان كانت بتوسط الوصف فوضعية والا فان كانت بسبب اقتضاء طبيعة الالفاظ التلطف به عند عروض المعنى كدلالة اح على السعال فطبيعية والافقية كدلالة اللفظ المسموع على الالفاظ والمقصود بالنظر للمنطق الدلالة اللفظية الوضعية على ما لا يخفى وهي كون الالفاظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى لاسم بالوضع وهي المنسجمة الى المطابقة والتضمن والاتزام كما قال (اللفظ الدال

ما يتركب من المقدمات التقليدية وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني ان اريد بالعلم في تعريف الدلالة مطلق الادراك مع ان البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين وبسط تعريف الدلالة بدلالة الدليل المركب من التقليديات وما يفسد بالعلم التصورى والالفاظ بالنسبة الى المعاني جماعاً ان اريد بالعلم الادراك البقنى فالصواب ان يقال والشئ الاول يسمى دالاً ودليلاً والشئ الثانى

مدلولاً والدليل ان كان مفيداً اليقين يسمى دليلاً برهانياً وبرهاناً وان كان مفيداً للظن يسمى دليلاً اقناعياً وامارة (قوله ان توسط الوصف فيها) اى ان كان واسطة في تلك الدلالة (قوله والافقية الخ) تعديجى هذا الكلام على ما قبل من ان الطبيعية مختصة بالافقية لكن الحق انها ايضا اقسام ثلاثة لان دلالة السعال الذى ليس بافظ وكذا دلالة الحجر الخجل وسفرة الرجل على مدلولها الطبيعية بالاقسام ستة لاختصاصه (قوله كدلالة الخ) فان طبيعة الالفاظ تقتضى التلطف به عند عروض ذلك المعنى لاسم نالاً الاقتضاء صادر الا على فيكون الدلالة الى الطبيعة تنسوبة كما ان صدور الالفاظ منسوب اليها والمنسوب الى الطبيعة طبيعية (قوله والمقصود بالنظر للمنطق الخ) وذلك لانها الطريق المتعارف في فهم المعاني وتقسيمها من المعلوم ان في نفسه وان الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لاختلافها باختلاف الطباع والافهام ومع ذلك لا يشتغل الامعان قليلاً بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها متضبطة شاملة لمعان كثيرة (قوله العلم بالوضع) فيه سؤال وجواب مشهور ان تقرير السؤال ان العلم بالوضع لكون الوضع نسبة بين الالفاظ الموضوع والمعنى الموضوع له متوقف على فهم المعنى

فلو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع أيضا يلزم الدور وهو محال وتقرر الجواب ان العلم بالوضع المتوقف
 على فهم المعنى مطلقا وسابقا لا من اللفظ وحسب الاطلاق والتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من اللفظ
 وحسب الاطلاق لا مطلقا ولا سابقا فالوقوف غير الموقوف عليه فلا يلزم الدور وتحقيقه ان العلم بالوضع
 المتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء والتوقف على العلم بالوضع انما هو خوطور المعنى في القلب من اللفظ
 فالوقوف عليه لعلم بالوضع هو الفهم بمعنى الحصول والموقوف هو الفهم بمعنى الخوطور فليس فيه المحذور المذكور
 (قوله لو افقته اياه) تمثيل للتسمية بالطاعة المفهومة من قوله يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لان معناه يدل
 عليه بالدلالة للطاعة وكذا الحال في قوله لدلته على ما في ضمن الموضوع له وقوله لانه لا يدل على كل امر
 خارج الخ ويمكن ان يكون مراد المصنف رجحانه تعالى انه يدل على تمام ما وضع له بسبب المطابقة اى
 مطابقة اللفظ للموضع وعلى جزئه بسبب تضمنه الجزء وعلى ما يلزمه في الذهن بسبب الالتزام اى لزومه
 لما وضع له في الذهن تأمل (قوله ومنه يعلم) اى من الباطل لا يتصور فيها انتفاء يعلم الخ (قوله بخلاف
 العكس) يعنى ان الدلائل اثبتت كسنتين في حكم الالتزام بل الالتزام من احدهما وهى التضمن دون الاخرى
 اى ليس كما تحققت المطابقة تحقق التضمن لكن كما تحقق **٨** التضمن تحققت المطابقة وكذلك المعنى

في قوله الالتزام لا يستلزم
 التضمن ويستلزم المطابقة
 وليس المراد بالعكس ههنا
 هو المتعارف عند عمل الميزان
 وهو ظاهر فلا يراد ما قيل ان
 قولنا المطابقة لا يستلزم
 التضمن سالية طبقه على تعكس
 كشفها فتعكس الى قولنا
 التضمن لا يستلزم المطابقة على

بالوضع) لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع او بالقل (يدل على تمام
 ما وضع له بالمطابقة) لو افقته اياه (وعلى جزئه) اى على جزء ما وضع له (بالتضمن)
 لدلته على ما في ضمن الموضوع له (ان كان له) اى لما وضع له (جزءه) كاسجى امثاله
 اما اذا لم يكن له جزء كافى الباطل مثل الواجب تعالى وتقدس والنقطة ولا يتصور
 التضمن فيه ما ومنه يعلم ان المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس وكذا الالتزام
 لا يستلزم التضمن لان الملزوم ربما كان من الباطل ويستلزم المطابقة واما استلزامها
 الالتزام فالامام قال به وليس بتحقيق (وعلى ما يلزمه) اى الموضوع له (في الذهن)
 اى لزومه ما ذهبنا (بالالتزام) لانه لا يدل على كل امر خارج والا لكان كل شئ دالا على

ان قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن على تقدير كون اللام الاستغراق يكون رسالا لايجاب الكلى وعلى تقدير (كل)
 عدم الاستغراق يكون سالية محتملة وهى في قوة الجزئية فيكون سالية جزئية على كلا التقديرين اى ليس كل مطابقة
 اوليس بعضها يستلزم التضمن والسالية الجزئية لا عكس له لزوما مع ان عكس قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن ليس
 قولنا التضمن لا تستلزم المطابقة لان العكس جعل الموضوع محذورا والمحذور موضوعا وهو ليس كذلك (قوله وكذا
 الالتزام لا يستلزم التضمن) اما استلزام التضمن الالتزام فليس بتحقيق ايضا على رأى الجمهور وتحقيقه على رأى
 الامام يعرف بالتأمل (قوله فالامام قال به) اى حكم استلزام المطابقة الالتزام بناء على زعم ان تصور كل ماهية يستلزم
 تصور بل انها ليست غيرها (قوله وليس بتحقيق) لان استلزام تصور كل ماهية تصور انها ليست غيرها ممنوع
 عدم الاستلزام مجزوم لا يتصور كثيرا من المعانيات ولم يخطر ببالنا غيرها فضلا عن نقي التبرية عنها
 (قوله لانه لا يدل على كل امر خارج) مستدرك لا حاجة الى ذكره ههنا لانه يمكن ان يقال لدلته على
 اللازم ذهنا بل الاولى ان يقال لان المشترط اقوى مراتب الزوم الذهني وهو الين بالمعنى الاخص حتى
 يفيد جهة اختيار الالتزام على الزوم ايضا (قوله والا لكان كل شئ دالا على كل شئ) وهو خلاف

النقطة (قوله غير متوقف) على ضابطه بوجوب الفهم وهو الزوم الذهني الذى بالمعنى الاخص (قوله بل يدل على
 الامتناع بالالتزام) اى ذهنا تكون هذه الدلالة بسبب الزوم فثبت التزاما (قوله وعلى احداهما) الظاهر
 ان يقال وعلى كل واحد منهما تأمل (قوله ينتقض كل منها بالآخرين) اى ينتقض منع كل واحد
 من حدود الدلالات الثلاث بنفس الدلائل الاخرين (قوله في مثل ما اذا فرغنا الخ) فبما ان مادة الانتقاض
 في التعريفات لا بد ان تكون متحققة ولا يكتفى القرض فيها (قوله ولكن ان يكون مطابقة وتضمنا والتزاما) وانما
 كانت يصدق عليها حد الاخرين فلا يكون شئ من الحدود ما لنا (قوله فلا بد من قيد بنسب الموضوع على كل
 منها) اى من قيد بنسب الموضوع للوضع على كل من الحدود الثلاثة بان يقال اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام
 ما وضع له بنسب الموضوع للوضع له مطابقة وعلى جزء ما وضع له بنسب الموضوع للوضع له تضمنا وعلى ما يلزم ما وضع له
 في الذهن بنسب الموضوع للوضع له **٩** التزام (قوله احتراز عن الانتفاض) يجوز ان يكون مضمولا له

كل شئ ولا على بعض غير مضبوط لعدم الفهم بل يدل على الاسرار خارج
 الالتزام والدلالات الثلاث (كالاتزان) فاعيد على (تمام الحيوان) الناطق
 بالمطابقة وعلى احدهما اى على الحيوان فقط او على الناطق فقط (بالتضمن)
 وعلى قابل العلم وصحة الكتابة بالالتزام) وفي هذا المقام اسئلة ثلاثة
 الاول ان حدود الدلالات الثلاث ينتقض كل منها بالآخرين في مثل ما اذا
 فرغنا ان التضمن موضوع للبرم والضوء والمجموع فان الدلالة على
 الضوء مثلا يمكن ان تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بنسب
 الوضع في كل منها كما كانوا احترازوا عن الانتفاض وجوابه من وجهين
 احدهما ان الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات يراد في تعريفاتها
 قيد الحيات سواء ذكرت اول تذكر فكما اكثروا كلامهم بارادها من غير
 ذكر في تعريفات الكليات حيث يمكن ان يكون شئ واحد جنسا ونوعا
 وفصلا وغاية وعرضا عاما كاللون قائم جنس للاسود ونوع للكيف
 وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان اكتفى المصنف
 ههنا ايضا وتاميهما ان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية المأخذ
 له ينتقض حد التضمن

بالمطابقة والالتزام وكذلك يصدق على الدلالة على الضوء مطابقة وتضمنا انها دالة اللفظ له لازم ما وضع له
 بنسب الموضوع لتمام ما وضع له فينتقض حد الالتزام بالمطابقة والتضمن فان قيل * يمكن ان يقدّر لغيره هكذا
 لفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بنسب الموضوع له بالمطابقة وعلى جزئه بنسب الموضوع لتمام
 بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن بنسب الموضوع للمزوم بالالتزام قلنا * هذا التقدير مع انه غير متبادر من السوق
 لا يندفع به انتقاض حد المطابقة بالآخرين (قوله اكتفى المصنف ههنا) اى في حدود الدلالات
 الثلاث بارادة قيد الحقيقة من غير ذكرها بان اراد اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له من حيث انه
 دال على تمام ما وضع له بدل بالمطابقة وعلى جزئه من حيث انه دال على جزئه بدل بالتضمن وعلى
 ما يلزمه في الذهن من حيث انه دال على ما يلزمه في الذهن بدل بالالتزام وحينئذ لا ينتقض فيه على

ان ذكر قبه بنوسط الوضع لا يدفع الانتقاض كما مر (قوله ان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية المأخوذ
اي المشتق منه كما في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فان ترتب القطع على السارق والسارقة
المشتقين من السرقة فيدل على علية المأخوذ والحكم هما يدل بالمطابقة ويدل بالتضمن ويدل بالاتزام وبالمشتق
الدال بالوضع تمام ما وضع له عليه والدال بالوضع له على جزئه والدال بالوضع له على ما يلازمه في الذهن فيكون
عصا كلام المصنف ان الدال بالوضع تمام ما وضع له على تمام ما وضع له يدل بالمطابقة والدال بالوضع تمام ما وضع له
على جزئه يدل على جزئه بالتضمن والدال بالوضع تمام ما وضع له على ما يلازمه في الذهن يدل على ما يلازمه في الذهن
بالاتزام فترتب الحكم بان يدل بالمطابقة وبانه يدل بالتضمن وبانه يدل بالاتزام على الدال بالوضع تمام ما وضع له عليه وعلى
جزئه وعلى ما يلازمه في الذهن يدل على ان الاحكام المذكورة اعمى بسبب الدلالة بالوضع تمام ما وضع له عليه وعلى
جزئه وعلى ما يلازمه في الذهن ولا يخفى في حصول اعتبار قيد الحصة في الحدود تلك الدلالة فيكون معنى
الشرائط ان الدال بالوضع تمام ما وضع له يدل عليه بالمطابقة من حيث انه دال بالوضع تمام ما وضع له عليه والدال
بالوضع تمام على جزئه يدل على - جزئه بالتضمن من **١٠** - حيث انه دال بالوضع تمام على الجزئه

والدال بالوضع تمام على ما يلازمه يدل على الاتزام بالاتزام من حيث ان الدال بالوضع تمام ما وضع له يدل على ما يلازمه في الذهن ولا يخفى في حصول اعتبار قيد الحصة في الحدود تلك الدلالة فيكون معنى الشرائط ان الدال بالوضع تمام ما وضع له يدل عليه بالمطابقة من حيث انه دال بالوضع تمام ما وضع له عليه والدال بالوضع تمام على جزئه يدل على - جزئه بالتضمن من ١٠ - حيث انه دال بالوضع تمام على الجزئه	فترتب كل من الدلالات الثلاث على الدال بالوضع يدل على ان تسمية للدلالة مطابقة وتضمن واتزاما اعمى بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع تمامه او لجزئه او لمزومه والثاني ان قيد دلالة الاتزام بالزوم الذهني لا حاجة اليه لان القرض من اشتراط الزوم تصحح الانتقال وضبط الدلالة وحما حاصلان باي زوم كان والاول يمكن الزوم لزوما وجوابه ان الانسلاص حصولهما بالزوم الخارجى فان الزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فيتحقق الانتقال والازوم الخارجى كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه كيف ولو كان الزوم الخارجى شرطا لما تحقق الاتزام بدونه وليس كذلك فان المسمى يدل على البصر التراما لانه عدم البصر عما من شانه
---	--

ان مرجع الضمائر الى المسمى المدلول اى بالوضع تمام المسمى المدلول او لجزئه او لمزومه فيلزم ان يكون (ان)
المسمى التضمنى التكل لالجزئه مع ان الامر بالعكس فالصواب ان يقال اولما هو جزئه اى بالوضع تسمى المدلول
جزئه وان كان المرجع ما وضع له يلزم ان يكون ما وضع له في الاتزام اللازم والظاهر ان قوله او لجزئه من
قيل هو القلم والمراد ما ذكرنا (قوله لا حاجة اليه) اى بل يكفي مطلق الزوم ذهبا كان او خارجيا
(قوله فان الزوم الذهني الخ) مستدرك اذا دخل له في السندية لمنع المذكور واعا لتد قوله الزوم الخارجى
كونه بحيث الخ (قوله ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه) اى لا يلزم من اشتراط تحقق المسمى في الخارج
تحقق اللازم فيه انتقال الذهن من المسمى الى اللازم وقوله والاول يمكن الزوم لزوما قلنا ان اراد به
الزوم الذهني فاللازمة مسلمة ولكن غير مفيدة وان ايدى مطلق الزوم او الزوم الخارجى فاللازمة
منوعة (قوله كيف ولو كان الزوم الخارجى شرطا الخ) فيه ان السؤال بكفاية مطلق الزوم في الشرطية
لا بشرطية الزوم الخارجى فلا يكون هنا في المقابلة (قوله لان عدم البصر الخ) اى عدم المضاف الى البصر

والضاف اليه خارج عن المضاف وان كانت الاضافة داخلة فيه (قوله يكون البصر لازما في الذهن)
اى يقتل الذهن منه الى البصر فيتحقق الاتزام مع المساعدة في الخارج (قوله فلاولى التمثل بزوجية الاثنين
الخ) اعم قال فلاولى دون فالصواب لان القرض كافى في التمثل فيصح التمثل الاول ايضا فما
الوجه لكن هذا اولى الا ان فيه ما فيه يعرف بالتأمل بل الاول التمثل بدلالة المسمى على البصر على
ما لا يخفى (قوله بالمعنى الاعم الخ) يعنى ان الزوم الذى يطلق على تعيين احدهما كون اللازم بحيث
يلزم من تصور المزوم تصوره والثاني كون اللازم بحيث يكفى تصوره مع تصور مزومه فيجزم العقل
بالزوم بينهما وهذا المعنى اعم من الاول **١١** - لانه من كونه ينافى التصورين فان كان في الجزم بالزوم

ان يكون بصيرا وعدم البصر يكون البصر لازما في الذهن مع المساعدة
بينهما في الخارج والثالث ان قابل العلم وضمة الكتابة لا يصح مثلا
للمدلول الاتزام لانه لا يلزم من تصور الانسان تصور هما فلاولى التمثل
بزوجية الاثنين وجوابه ان الزوم الذهني بين الانسان واقابلية المذكورة
الزوم بين المسمى الاعم والتعريف المذكور للزوم بين المسمى الاخص
واشتراط الاخص بوجوب اشتراط الاعم له عدم تحقق الاخص بدون الاعم
فيكون المسمى الاعم ايضا شرطا فالتثل له لا الاخص وبهذا القدر
يصح التمثل قاما كفاية المسمى الاعم لكون الاتزام مقبولا وعدم كفايته
فبحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور كما عرفت في المجلدات (ثم اللفظ
امافرد) وبسيط وامام ثلث وسركب لانه اما ان لا يراه بجزئه منه الدلالة
على جزء المسمى او يراه والاول المقدر (وهو الذى لا يراه بالجزئه منه دلالة
على جزء معناه) اعم من ان لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او كان
له جز لالمعناه كالنقطة او كان لمعناه ايضا جزء ولا يدل على جزء المسمى
(كالانسان) فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان او يدل على جزء المسمى
ايضا لكن لا يدل على جزء معناه كعبادته علما اذ ليس شئ من المبودية
والالوهية جز الشخص المسمى او يدل على جزء معناه ايضا لكن لا يكون دلالة
مرادة كالحیوان الناطق علما اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين
للانسان الجزء للشخص المسمى مرادة اعتدالم اذ المسمى لا يراه الاالات

في التمثل ويجعل التمثل على مذهب الامام (قوله كهمزة الاستفهام) اى ماصدق عليه حمزة الاستفهام (قوله كالنقطة)
فان قلت . ان كان المراد بها معناها الكلى اعنى نهاية الخط ففى كالانسان وان كان المراد بها ماصدق عليه
ذلك المعنى الكلى فهو ليس بمعناه قلت . هذا اعبار اذا كان قوله كالنقطة تمثيلا للفظ الذى لا جزئه
لمعناه وليس كذلك بل هو تمثيل للمسمى الذى لا جزئه وحيد لا يرد ذلك لانما يخار ان المراد بها ماصدق
عليه ذلك المعنى الكلى اعنى اذا وضع لفظه جزء ماصدق عليه ذلك المعنى الكلى يكون له انما يلفظ جزء لالمعناه
(قوله اذ ليس شئ من معنى الحيوان الناطق الخ) واذا لم يكن مرادا لم تكن الدلالة عليه مرادة ايضا

(قوله هو اما مؤلف) لو قال هذا اثنان المؤلف ثم شرع في تقرير قول المصنف واما مؤلفا فكان السب (قوله اى الذى يكون القيود الخصة متحققة فيه) اى يكون له جزء المفرد او مقدر ويكون له ايا جزءه ويكون جزءه اى جزءه المعنى ويكون ذلك المعنى متناهيا المقصود منه وتكون تلك الدلالة مقصودة ايضا والمراد بالقصد القصد الجارى على قانون الوضع فلا يرد على منع تعريف المركب رجوع تعريف المفرد اذ اريد بجزءه دالة على شئ من اجزاء مدلوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع فلا يرد على تعريف المركب الفعل الدال على الحدوث وبصيته على الزمان (قوله على مفهوم المفرد) لانه عديم الاعداد اذ لا تعرف بملكاته (قوله اقسام للمفهوم) اولها بالذات . ثان قلت . ان المفرد والمركب والكلى والجزئى بالمعنى المذكورة هنا اوصاف لا فظ ولا يصدق (١٢) على المفهوم اصلا فكيف يكون اقسام للمفهوم اولها بالذات

المعنى مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا يرى ان الملمع لو كان عبر الحيوان الناق لم يغير حال العملية فالمفرد خمسة اقسام (واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) اى الذى يكون القيود الخاصة متحققة فيه (كراى الحجارة) فالراى يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه الرى وبالحجارة على الاجسام المعينة . فان قلت . مفهوم المركب وجودى فيجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد فلم عكسه . قلت . لان القصد بتصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف ضنى والتقسيم باعتبار الذات لا المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب . واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما الآتية اقسام للمفهوم اولها بالذات وللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول غير ان المصنف اعتبر التقسيم المجازى تقريبا الى قسمين (و) اللفظ (المفرد اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان) اى لا يمنع مفهومه من حيث انه تصور في الذهن شركة بين كثيرين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى او من حيث النظر الى وجوده الخارجى وهذا المنع يوجه الى ايمان لا يكون له وجود خارجى حتى يقال يجوز الشركة فيه كاللانى . وشرك البارى واما ان يكون له وجود خارجى غير مشترك كالشمس في قوله نفس تصور مفهومه احتراز عن ان يخرج امثال ما ذكرنا من الكليات عن تعريف الكلى فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف الجزئى فلا يكون مائعا

(قوله شركة بين كثيرين فيه) اى اشتراكه بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض (اذ) صدقه على كثيرين لاشتراكه في الواقع ولا فرضه بالفضل حتى تدخل الكليات الفرضية كثيرىك البارى واللائى واللا يمكن في تعريف الكلى ويخرج عن تعريف الجزئى ولا ينقضان جماعتهما . اعلم ان لفظ كثيرين من مسامحات المشايخ وليس يصحح من حيث قاعدة العربية اذ على اعتبار العربية يجب ان لا يكون الكثيرون اقل من ستة واذ يكونوا من ذوى العقول وان يكون الجنسية والنوعية والفصلية باعتبار الصدق على كل اثنين من افرادها اذ لا توجد صفة الكثرة في اقل من اثنين كالاينى

(قوله اذفى الاكتفاء بالنفس او التصور لا تحصل هذه الفائدة) واما في الاكتفاء بالنفس فلا يحصل الاحتراز عن مثل الواجب تعالى والشمس والكليات الفرضية لان نفس مفهومها باعتبار الوجود الخارجى مانع ولو كان المراد نفس المفهوم من غير اعتبار شئ اصلا فلا يكون مانعا ولا لامانا واما في الاكتفاء بالتصور فلا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب ايضا لان تصور مع نتيجة البرهان التوحيدي مانع ايضا (قوله على ما لا يخفى للمصنف) لاحفاء فان عدم الحفاء لا يدخل فيه لانصاف فلا بد ان يقال لا يخفى على الفطن اوما يؤدى مؤداه (قوله فلا تسلم الخلف في النتيجة) . فان قيل . مفهوم لفظ الجزئى مانع عن وقوع الشركة ولو كان كليا يلزم ان يكون (١٣) ما يمنع فلا يمنع فيلزم صدق الشئ على تقيضه وهو محال . قلت .

لا تسلم استحالة واما المحال صدق الشئ على ما يصدق عليه تقيضه واما صدق الشئ على نفس تقيضه فواقع في غيره موضع . فان قلت . يلزم من هذا ان يكون المانع ليس بمانع وهو سلب الشئ عن نفسه وهو محال . قلت . المحال سلب الشئ عن نفسه بمعنى ان هذا ليس نفسه واما بمعنى ان هذا ليس بصادق على نفسه وثابت له فليس بمحال بل هو كذلك لان ثبوت الشئ ناشئ يستلزم المغالبة بينهما واللازم الثاني لا الاول . فان قلت .

واما ذكر المفهوم ففى على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك) اى عن وقوع الشركة بين كثيرين (كزيد) فان مفهومه الذات مع التبيين والمجموع من حيث انه تصور يمنع الشركة كما يمنع تصور الهذية من حيث تطبيقها على الوجود الخارجى بخلاف الذات فانه عين حقيقة النوع كما عرفت في موضعه . فان قلت . الجزئى لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كزيد وعمر وغيرهما وكل ما كان كذلك فهو كلى فالجزئى كلى هذا خلف . قلت . المراد من الجزئى ان كان ماصداق عليه لفظ الجزئى من نحو زيد فلا تسلم الصغرى وان كان المراد ان لفظ الجزئى فلا تسلم الخلف في النتيجة (و) اللفظ المفرد (الكلى اما ذاتى وهو الذى يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) ان اريد بهما ماهيتهما النوعية فجزئيان اثنان وان اريد ماهية افرادهما افعى الحصص فجزئيان حقيقيان . واعلم ان الدانى يطابق بالاشتراك على متبين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول ليس بذاتى لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثانى ذاتى لفظا لم تعريف المصنف بشر بالاول ويمكن حله على الثانى بالتأويل بان يراد بالداخل غير الخارج فان حل على الظاهر يكون المراد بالذاتى حين

الكلى ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة بين كثيرين فيه كالنوع والجنس والفصل فبالزم ثبوت الشئ لنفسه وصدقه عليه وهو محال . قلت . مفهوم الكلى وهو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة بالنظر الى ذاته اذ يصدق عليه باعتبار صدقه على كثيرين وهذا المقدار من المغالبة كافى تأمل (قوله يدخل في حقيقة جزئياته) اى يدخل مفهومه في حقيقة جزئيات مفهومه ايضا (قوله كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) اى الذين هما تمام حقيقة جزئيات الحيوان الاضافة والحقيقية فلا حاجة الى التردد بالمذكور في الشرح وكذلك المعنى في قوله كالضاحك بالنسبة الى الانسان اى الذى هو تمام حقيقة جزئياته الاضافة والحقيقية (قوله بان يراد بالداخل غير الخارج) تسمية للشئ باسمه لانه اذا عدم الخروج من لوازم الدخول

(قوله ولهذا اعاده مظهرا) الانسب ان يقال ويؤيده اعاده مظهرا وفيه مناقشة لان اعاده الشيء مظهرا
 اعتمد على المفارقة اذا كان المقام مقام الضمير وهذا المقام ليس كذلك تأمل (قوله على الاستخدام)
 وهوان يراد بلفظه معنيان حقيقتان او مجازيان او مختلفان احد معنييه وبالضمير الراجع اليه معناه
 الآخر او يراد باحد ضميريه احد المعنيين ثم يراد بضميره الآخر معناه الآخر كافي قول الشاعر
 اذا نزل السماء يمرض قوم = رعيته وان كانوا غضايا

فان المراد باتجاه المطر وبالصبر العائليه في رعيته الكلاء وكذا المعنيين مجازي (قوله واما حديث اعاده الشيء
 معرفة) اي حديث ايمان ابيدالشيء معرفة يكون للمرابيه عين ﴿ ١٤ ﴾ الاول (قوله اي بان لا يكون جزأ)

فيه انه على هذا يقتض
 تعريف العرضي بالنوع
 ادلا قائل بكونه عرضيا
 فالصواب حل تعريف
 الذاتي على التأويل المذكور
 (قوله لان القاعدة الخ)
 دليل لكون الضاحك
 خارجا عن حقيقة جزئياته
 (قوله فاقدمها يتبر ذاتيا)
 يعني ان الضاحك ليس
 باقدم الخواص اذا انطلق
 اقدم منه فيتبر خارجا
 (قوله اصطلاحى) يعني
 ان اطلاق الذاتي على النوع
 باعتبار المعنى الاصطلاحى
 وهو الذى لا يكون خارجا
 عن حقيقة جزئياته واما صحة
 اطلاق لفظ الذاتي على ذلك
 المعنى الاصطلاحى بحسب
 اللغة باعتبار بعض افراد
 اعمى الجنس والفصل كالحيوان

والناطق مثلا اذا كان المراد بالذات نفس الحقيقة باعتبار جميع افرادها اذا كان المراد بالذات ماسدق عليه (وهو)
 الحقيقة واما اطلاق العرضي على الخاصة والعرض العام كالضاحك والمسمى مثلا باعتبار نسبتها الى ماخذ الاشتقاق
 الذى هو العرض كالضاحك والذى مثلا واطلافة على المفهوم الاصطلاحى الذى هو ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته
 باعتبار افرادها وكذا اطلاق الذاتي والعرضي على مفهومات الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام باعتبار
 الافراد (قوله مع الفرس) قيد لقوله حقيقة اي بل تمام حقيقة الانسان مع الفرس المشتركة بينهما

ولمقله بالمشاركة غير صحيح على ما لا يخفى (قوله فكان المراد ذلك) الاولى ان يقال والمراد ذلك بقربة قوله
 في قسمه واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا وفي بعض نسخ المتن بحسب الشركة المختصة
 وحينئذ يتم الكلام بلا تكلف (قوله وان لم يذكره) اي اعتمادا على تلك القربة المذكورة (قوله عن النوع)
 اي نوع الانواع وهو النوع الحقنى (قوله فما يمرض له بدتقومه) فان قيل = الكون صالحا للمقولة
 على كثيرين عين معنى الكلية فكيف يكون عارضا لها ببدلتقومه قلنا = الكون صالحا للمقولة في جواب
 ماهو عارض تأمل (قوله لكونها امورا اعتبارية) اي لكون الكليات امورا اعتبارية حصلت مفهوماتها
 المذكورة ولا وضعت اسمائها بازانها كما صرح به الشيخ في الشفاء فلا يكون لها حقائق غير تلك المفهومات
 فالتعريف بها يكون حدودا ﴿ ١٥ ﴾ لارسوما (قوله فان قلت جنس الجنس الخ) يعني ان

(وهو) اي ذلك المقول (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة
 في الجملة فكان المراد منه ذلك وان لم يذكره (وبرسمه بانه كلى مقول على
 كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو) فالكلى جنس للجنس
 شامل لساير الكليات والمقولا ناعدا كرتبها على كثيرين فليس شئ
 منهما مستدركا وانما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين بالحقايق
 وقوله مختلفين بالحقايق احتراز بذلك عن النوع والخاصة والفصل القريب
 وتخصيص الاحتراز بالنوع تحكمه وقوله في جواب ماهو احتراز عن الفصل
 البعيد والعرض العام وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثله رسما لان
 المقولة عارضة للكليات والتعريف بالمراض رسم وذلك لان الجنس
 في نفسه هو الكلى الذاتي المختلطات الحقيقة سواء قبل عليها او لم يقل
 واما المقولة وكونه صالحا لما فما يمرض له بدتقومه كذا في شرح
 الاشارات فلا يلتفت الى ما يقال من انها حدود لكونها امورا اعتبارية
 = فان قلت = جنس الجنس اخص من مطلق الجنس ولا يجوز تعريفه بالنام
 باحد خواصه = قلت = ان اريد عدم الجواز عند اتحاد اعتبار معرفته
 وخصوصيته فلم لكنه غير مقيد وان اريد مطلقا فنوع وذلك لان الكلى
 بمفهومه معرف واعم من مطلق الجنس وباعتبار عارض هو كونه جنسا
 للجنس اخص منه وغير معرف فالامران جائزان بالاعتبارين المتباينين

يقال ان الكلى له اعتباران اعتبار مفهومه واعتبار كونه جنسا للجنس وهو بالاعتبار الاول
 = من الجنس والتعريف به هذا الاعتبار وباعتبار الثاني اخص منه والتعريف به ليس بهذا الاعتبار فلا
 يكون هذا تعريفا للنام بالخاص = فان قلت = هذا التعريف اما حد او رسم لانه ذكر فيه الجنس مقيدا
 بمميز واياما كان يعتبر فيه تركبه من الجنس والمميز فوجب ان يكون التعريف باعتبار الجنسية فيكون تعريفا
 للنام باحد الخواص = قلت = المتعريف بماذا الجنس لاعم وصف الجنسية واما في الترحيق فهم منه ان التعريف
 بالخاص يكون جائزا عند عدم اتحاد الاعتبارين وليس كذلك مع ان قوله لان الكلى بمفهومه معرف واعم
 لا يناسبه على ما لا يخفى على التأمل (قوله والامران) اي كونه اعم ومعرفة وكونه اخص جائزان

أشكاله عن الماهية باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن أو باعتبار وجودها في الذهن دون الخارج (قوله بقوله قولاً عاماً) يخرج به النوع على تقدير أن يكون ذاتياً وإذا كان عرضياً على ما قرره اشرح فيما سبق فلا تذكر (قوله متعلق بهما) لا تعلق الظرف بالسائل بل هو بيان لموضوعهما وعمومهما والمعنى كالتفكير بالقوة والقفل بالنسبة إلى الإنسان وغيره (قوله معنى على عدم صحة التعريف بالمفرد) فيه أن اللازم ما ذكره توقف كون المعرفة مركباً كلياً على كون النظر ترتيباً موزوناً لا يثبت ما ذكره الشارح توقف كون النظر ترتيباً موزوناً عليه بل على عدم صحة التعريف ١٨ بالمفرد وهذا ليس بدور إذا الدور هو

اللازم) فالاول لازم الماهية والثاني لازم الوجود (ولا يمتنع) أشكاه عن الماهية (وهو العرض المفاوق) لا مكان المفاوقة سواء وقعت بالفعل سريعاً كحجرة الخجل وصفرة الوجل أو بطيئاً كالشباب أو لم تقع أصلاً كالقعر الدائم لمن يمكن غناؤه (وكل واحد منهما) أي من اللازم والمفاوق (أما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة) فاللازم الخاصة (كالضاحك بالقوة) والمفاوق الخاصة (بالفعل للانسان وترسم) الخاصة (بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) خرج به غير النوع والفصل القريب وخرجا بقوله (قولا عرضياً وأما ان يعم) كل من اللازم والمفاوق (حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالتفكير بالقوة) مثال لللازم (العرض العام) والقفل) مثال للمفاوق العرض العام وقوله (للانسان وغيره من الحيوانات) متعلق بهما وبيان لعمومهما (ويرسم بأنه كلي) يقال على ما تحت حقائق مختلفة) يخرج به غير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله (قولا عرضياً)

الباب الثاني

في مقاصد التصورات وهو باب (القول الشارح) ويرادفه المعرفة ويسمى قولاً لأن القول هو المركب والمعرفة مركب كلياً عند قوم وغالباً عند آخرين والصحيح هو الاول لأن المعرفة من أقسام النظر الذي هو ترتيب أمور معلومة فإن كون النظر ترتيباً موزوناً على عدم صحة التعريف بالمفرد فلو كان ذلك مبنياً على هذا لزم الدور ولهذا عرف بعضهم النظر بتحصيل أمور ترتيباً موزوناً على المعرفة لا بد فيه من تصور ثبوت شيء

توقف الشيء على ما يتوقف عليه إما مجزئة أو مجزئة فالاولى أن يقال فإن كون النظر ترتيباً موزوناً مبنياً على كون النظر تطبيقاً كلياً أو الواجب تطبيقاً كلياً أو الكسر على المعرفة بالفع لا العكس وكون النظر مركباً كلياً مبنياً على كون المعرفة مركباً كلياً (قوله ولهذا) أي ولأن كون النظر ترتيباً موزوناً مبنياً على عدم صحة التعريف بالمفرد عرف بعضهم النظر بتحصيل أمور ترتيباً موزوناً لا ترتيباً موزوناً على المعرفة لا بد فيه من تصور ثبوت شيء

في تعريف المقدمة ما جعلت جزء قياس أو جهة (قوله لا بد فيه من تصور ثبوت شيء) أي إذا لا بد في الماهية المعرفة من وجهين أحدهما الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف الصحيح لطلبها ولا يمكن طلب المحمول مطلقاً والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية الذي يطلب علمها به حين التعريف وإنما تعلم بالوجه الثاني إذا علم ثبوت الوجه الثاني الاول مثلاً الانسان المعلوم بالشيئية قبل التعريف بالنطاق إنما يعلم بالنطاق إذا علم ثبوت النطاق لشيء بأن يعلم أن شيئاً مطلق وقريب منه ما قبل التعريف بالمفرد لا يصح لأن الشيء المطلوب تصوره بالتعريف يجب أن يكون متصوراً بوجه ما قبل التعريف والا لا تمتع طلبه ولا بد من تصور يستفاد

منه التصور المطلوب وذلك التصور غير التصور بوجه ما والتصور بوجه ما مدخل في التصور المطلوب فوجب تحقق التصورين في حصول التصور المطلوب فلا يحصل التصور المطلوب بمجرد بل إنما يقع بمؤلف (قوله فيكون مركباً) فيه أن وجوب تصور ثبوت شيء لشيء في المعرفة لا يستلزم تركيب المعرفة من الثابت والمثبت لذلك أن لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير أن يعلم الإنسان قبل التعريف به بمثل الشيئية حداله تركبه حينئذ من الداخل والخارج اللهم إلا أن يلتزم ذلك باعتبار اشتراكه على جمع الذاتيات وإيضاً لم لا يجوز أن يكون أحد الشئيين شرطاً للمعرفة لا داخلها فيه وهذا إن اردنا على ما قبل أيضاً كلياً أم (قوله ولهذا) قالوا معنى الناطق شيء له النطق (يفهم منه أنه ليس المراد بالمفرد والمركب ما يكون بالقياس إلى اللفظ كما سبق بل المراد بالمفرد معنى لا جزؤه وبالمركب معنى له جزء فافهم وهما نظر لأن قولهم معنى الناطق شيء له النطق ومعنى الضاحك شيء له الضحك إلى امثال ذلك ليس لأجل ما ذكر بل لأجل أن معنى المشتق شيء ما ثبت له المشتق منه ألا ترى أنهم يقولون معنى الناطق شيء له النطق حيث لم يقع الناطق معر فاشيء أيضاً وإيضاً لم يكن الفصل والخاصة مشتقاً من المعنى كذلك. فإن قلت. إذا كان معنى الناطق شيء له النطق يلزم أن يكون الناطق رسماً للانسان لأن الشيئية ١٩ عارضة له قلت. ليس المقصود من قولهم معنى الناطق شيء له النطق أن المعنى في معناه

لشيء فيكون مركباً وهذا معنى قولهم لا بد فيه من قرينة عقلية صحيحة للانتقال ولهذا قالوا معنى الناطق شيء له النطق ومعنى الضاحك شيء له الضحك وأما سمي شارحاً لشرحه الماهية أم لا كما ينبغي هو الحداد بوجه عيها عاها وهو الرسم فالمراد ما يكون تصوره سبباً لا ككتساب تصوره شيء أم لا يمكنه أو بوجه عيها عاها فقولنا تصوره يخرج التصديقات وقولنا لا ككتساب يخرج المألوم بالنسبة إلى لوازمه البينة وقولنا أم لا يشمل الحد والرسم والنقسم للحدود لا للحد

الشارح بقوله فإن كان معناه جسم له النطق الخ (قوله ما يمكنه) أي بمجرد ذاتياته (قوله يخرج التصديقات) بناء على أن المراد بالتصور ما يقابل التصديق كما هو المتبادر (قوله وقولنا لا ككتساب يخرج المألوم الخ) وذلك لأن الاكتساب هو التحصيل بطريق الكسب بأن يوضع المطلوب التصوري المشعور به أو لا يتم بمعدى ذاتياته وعرضياته ويؤلف بعضها مع بعض تأليفاً يؤدي إلى المطلوب وتصورات الوازم البينة الحاصلة من تصورات المألومات ليس حصولها كذلك فلا تدخل لها في التعريف ولأن الاكتساب تحصيل ما ليس بحاصل وتصور المألوم ليس سبباً لتحصيل تصورات الوازم البينة بد ما لم نحصل بل لخطورها في القلب حتى لو فرض تصور اللازم غير بدعي لم يحصل بمجرد تصور المألوم بل بعض الوازم البينة يتوقف عليه تصور المألوم كالصبر لمفهوم الصبر وهو عدم البصر لأن المضاف من حيث أنه مضاف يتوقف تصوره على تصور المضاف إليه فلا يكون تصور المألوم مبنياً وكذا وكاشفاً لتصور اللازم بل سبباً لحصوله في الذهن لا على ذلك الوجه بل على وجه الخطور والا ككتساب هو الاول لا الثاني ولأن الحصول بالا ككتساب يكون بالقصد والاختيار لا بقوة حصول تصورات الوازم البينة من تصورات المألومات ليس كذلك (قوله لا يشمل الحد الخ) يعني أن المتبادر من قولنا ما يكون تصوره سبباً لا ككتساب تصوره شيء أم لا يمكنه أو بوجه عيها عاها فقولنا ما يكون تصوره سبباً لا ككتساب يخرج المألوم بالنسبة إلى لوازمه البينة وقولنا أم لا يشمل الحد والرسم والنقسم للحدود لا للحد

يعنى لما كان طريق صورة التقسيم الواقع في التعاريف قد يكون للمحدود وقد يكون للحد لكن لا على طريق الشك او التشكيك بين ان التقسيم هنا للمحدود وللحد وقد يقرر في امثال هذا من التعاريف المشتقة على صورة التزديد سؤال من وجهين الاول ان التعريف اما يكون لاعبة من حيث هي هي وهذا التعريف تعريف لاقسام المعرفة فان ما يكون تصوره سببا لا اكتساب تصور الشيء بكنهه وما يكون تصوره سببا لا اكتساب تصور الشيء بوجه يميزه عما عداه فسمان داخلان تحت المعرفة والثاني ان لفظة التزديد وهو اللاحق فينا في التعريف الذي يقصده البيان والجواب عن الاول ان هذا التعريف رسمى والانقسام اليها خاصه لتمييزه اياه عما عداه وعن الثاني ان الانسان اوفى التعاريف التي ذكر فيها التزديد بل هو للتقسيم اى ايا ما كان من القسمين المذكورين فهو قسم من المحدود وحاصله ان المراد بان اقسام من المحدود حده هذا وهو انه الذي يكون تصوره سببا لا اكتساب تصور الشيء بكنهه وقسم آخر منه حده ذلك وهو انه الذي يكون تصوره سببا لا اكتساب تصور الشيء بوجه يميزه عما عداه اى بوجه غير الكنه بقرينة المقابلة فهو في الحقيقة احدان لتقسيم المتخالفين في الحقيقة المخصوصة المتشاكلين في ماهية مطلق المعرفة ولم يرد بان الحد اما هذا واما ذاك على سبيل الشك والتشكيك فينا في التعريف كذا في شرح المواقف وفي شرح المقاصد ان تعريف الشيء بالخواص التي لا يشترك كل منها البعض اقسامه يجب فيه ان يذكر الجميع بطريق التقسيم تحصيلها خاصة شاملة لكل فرد وهي كونه على احد الاوصاف وقمع كلمة اوليان اقسام المحدود لان اللاحق والتزديد الذي ينافي التعريف هو الذي يعرف **٢٠** هذا فقول الشارح وعلامته

كون الانفصال لمنع الخلو وعلامته كون الانفصال لمنع الخلو كذا المروي عن شمس الائمة الاصفاة في ما ترى ليس بوجه وجه

لان الانفصال ليس لمنع الخلو فقط (قوله وعلامته كون الانفصال لمنع الخلو) قيل لانه لو كان التقسيم للحد فلا يخلو من ان يكون اقسامان حدين تامين فيجب ان يكونا متساويين وليس كذلك لان ما يوجب التميز ما يوجب الاطلاع على الكنه او يكونان ناقصين او احدهما تاما والاخر ناقصا على هذين التقديرين لا يلزم الانحصار في الشقين لان الحد ناقص لكونه مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب يتعدى بعمده الجنس البعيد فلا يصدق حينئذ الانفصال المانع عن الخلو وفيدان هذا اعني ان ثبت كون الجنس البعيد في هذه المادة اكثر من اثنين على تقدير تسليم تعدده وهو غير معلوم عن المساواة بين الحدين الناقصين اثنى واحد وكذا بين الحد التام والحد الناقص اثنى واحد واجبة بناء على اشتراط تساوي بين المعرفة والمعرفة لا سيما بين الحد والمحدود فلا فرق بين كون القسمين حدين تامين وكونهما غير الحدين التامين ههنا فالفرق تحكم بل عدم المساواة علامة اخرى لكون التقسيم للمحدود وللحد وقيل المراد ان التقسيم لو كان للحد لوجب ان يكون الانفصال لمنع الجميع لان الماهية الواحدة لا تكون الا احدى الماهية ومين المتباينين واما اذا كان التقسيم للمحدود فيجب ان يكون الانفصال لمنع الخلو ولما كان الانفصال ههنا لمنع الخلو وان التقسيم للمحدود لا للحد وفيه ايضا نظر لانا لاسلم ان الماهية الواحدة لا تكون الا احدى المفهومين المتباينين وانما تكون كذلك ان لو كانا حدين تامين واما اذا كانا غيرهما فيجب ان يكون تلك الماهية اياها جميعا ولان المراد بالوجه المميز عما عداه غير الكنه بقرينة المقابلة اذ لو لم يكن كذلك بل كان الوجه اعم من الكنه لزم ان يكون قسم اثنى تساميه وحيث

يكون الانفصال لمنع الجميع ايضا لان الخلو وهو ظاهر * اعلم انه ان تناول القسمين لفظ من الفاظ الحد فهو تقسيم للمحدود والافق تقسيم للحد كالموقف ان الجسم ما يتركب من جوهرين او ماله ابعاد ثلاث يكون تقسيما للمحدودم دخولهما تحت لفظ من الفاظ الحد ولوقيل الجسم ما يتركب من جوهرين او اكثر يكون تقسيما للمحدود لتناول التركيب اياها كذا في كشف الزدوى وههنا قد تناول القسمين لفظ من الفاظ الحد وهو ما يكون تصوره سببا لا اكتساب تصور الشيء فيكون التقسيم للمحدود لا للحد (قوله لانه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل) بيان الملازمة انه لو احتاج مفهوم المعرفة الى معرف آخر لاحتاج مفهوم المعرفة الى معرف آخر لانه جزءه وكذا يحتاج مفهوم معرف المعرفة الى معرف المعرفة الى معرف آخر ويتسلسل كذا وجهه السيد الشريف قدس سره في حواشي شرح الطوابع وفي ملائحة الجواب الاول بهذا التوجيه نظير معرف بالتأمل (قوله بان معرف المعرفة عنه) اى معرف معرف المعرفة عن معرف المعرفة على حذف المضاف او جعل اللام للمعرفة الخارجى في المعرفة المضاف اليه في قوله معرف المعرفة الظاهر ان هذا الجواب منع للملازمة وتقريره ان يقال لاسم انه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل لجواز ان يكون معرف المعرفة عنه كما ان وجوده عنه عند من يقول بان الوجود موجود فيكون قول الشارح لان العينة مرمومة على خلاف قانون المناظرة **٢١** لانه حينئذ يكون نعمنا للسند ونوع السند غير مفيد سواء كان

قيل لا يجوز تعريف المعرفة لانه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل لا يجب بان معرف المعرفة عنه كوجود الوجود لان العينة نوعه قبل يجب اياها بان التسلسل غير لازم لان معرف المعرفة من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر اما البداية اجزا ما لو كانت معلومة فكيف لانه من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر كذلك لا يحتاج اليه من حيث هو معرف لكونه معلوما باعتبار عارض وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه وقد عرفت ان الخاص يقع معروفا باعتبار غير اعتبار خصوصيته واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية لا تقطاعه بانقطاع

مسوايا لمنع اولان منع ابطال السند المساوي فيقيد اذ بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم وما قيل ان هذا الجواب معارضة وقول الشارح منع لمقدمها فغير سديد على ما لا يخفى (قوله اما بان التسلسل غير لازم

الح) تحصيل هذا الكلام اما لاسم انه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل * ان قيل * لو احتاج المعرفة الى معرف لاحتاج معرفة المعرفة الى معرف آخر ايضا وهلم جرا * قلنا * اما ان يراه بمعرف المعرفة مجرد ذاته او مع وصف المعرفة واما ما كان لا يحتاج الى معرف آخر اما على الاول فلجواز ان يكون اجزاؤه بدئية او معلومة والظاهر ان اسقاط قوله او معلومة هو الصواب واما على الثاني فلكونه معلوما باعتبار عارض وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه (قوله وقد عرفت ان الخاص يقع معروفا) الجواب سؤال مقدر تقريره ان معرف المعرفة الاخص حينئذ من مطلق المعرفة ولا يجوز تعريف الشيء بالاخص منه وتقرير الجواب مثل ما سبق في تعريف الجنس (قوله واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية لا تقطاعه الح) حاصل هذا منع بطلان اللازم تقريره اننا لاسم ان هذا التسلسل باطل وان سم لزمه لان هذا التسلسل في الامور الاعتبارية وهو يتقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يعتبر معرف المعرفة من حيث هو فلا يلزم من احتياج المعرفة الى معرف احتياجه اليه لما ذكر وقد يعتبره من حيث هو معرف فيلزم من ذلك احتياجه اليه ولا يعتبر العقل على هذا الوجه دائما فيقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار ويمكن الجواب عنه بان يقال ان معرف

المعرف بما يصدق عليه مفهوم المرف ولا يلزم من احتياج المفهوم الى المعرفة احتياج ماصدق عليه المفهوم اليه فيكون الاعتراض من قبيل اشتباه المروض بالمارض تأمل (قوله لانه ان كان بمجرد الذاتيات الخ) الالب ان يقال بله ان كان تصور سببا لاكتساب تصور الشيء بكنهه فمقد وان كان سببا لاكتساب تصور الشيء بوجه عينه عما عداه فرسم (قوله قول دال على كنه ماهية الشيء) اى دلالة الكلب على المكتسب فلا يرد القضية الدالة على عكسها ولا الملزوم المركب الدال على لازمه البين ولا اللفظ المركب الدال على ما وضع له كرامى الحجارة وانما زاد الشارح لفظ لكنه لا يرد التفتت بالرسم والمصنف حذفه اعتمادا على التبادر والقول المركب جنس للحد الملقوظ ان كان التعريف له والمقول ان كان له ولا يجوز ان يكون جنسا لهما معا كما يجب وباقى ٢٢ القيد فصل يخرج الرسم والقياس

لكن على تقدير ان يكون التعريف للحد الملقوظ برده عليه التعريف بمثل الناطق فقط (قوله والحد المنع) تسميته حدا اما من قيل تسمية الموصوف باسم الصفات واما من قيل جعل المصدر بمعنى الفاعل (قوله باعتبار الذاتيات الخ) اى باعتبار اشتماله على تمام الذاتيات وعدمه وبهذا علم وجه التسمية بالحد الناقص ولذا لم ينرض له (قوله فلهذا قال) اى فلاجل تركبه

الاعتبار غير محال فقد علم ان القول الشارح اما حد او رسم لانه ان كان بمجرد الذاتيات فمقد والا فرسم فرف (الحد) بانه (قول دال على) كنه (ماهية الشيء) وهو ان كان تعريفا فمجموع الذاتيات فعدنام وان كان ببعضها فناقص فكونه حدا لانه مانع عن دخول الاغيار فيه والحد في اللغة المنع وتامه وتقصاته باعتبار الذاتيات فالحد التام (وهو الذى يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان) ولهذا قال (وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذى يتركب عن جنسه البعد وفصله القريب كالجمم الناطق بالنسبة الى الانسان) وانما لم يقل او بفصله فقط كالناطق في تعريف الانسان على ما قالوا لان الناطق مركب معنى والاعتبار للمعنى فان كان معناه جسم اوجوهر له النطق كان كالجمم الناطق بعينه وان كان معناه شئ له النطق ونحوه لم يكن حدا لان الشيئية عارضة (والرسم) ايضا قسمان تام وناقص لان المذكور فيه ان كان جنسا قريبا مقيدا بما يخصه فتام لكونه اثرا يسمى رسما ولكونه مشابها بالحد التام في ذلك يسمى تاما وان لم يكن كذلك فناقص لقصانه عن تلك التمامية فالرسم (التام هو الذى يتركب من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة

من الجنس والفصل القريبين المستلزم لكونه بجميع الذاتيات قال وهو الحد التام (كالحيوان) فان كان معناه جسم اوجوهر له النطق الخ) اى وان كان معناه حيوان له النطق كان كالحيوان الناطق بعينه . فان قلت * اذا عرفت الانسان بالجمم الناطق فان كان معنى الناطق جسم اوجوهر له النطق كان معنى الجسم الناطق جسم جسم له النطق اوجم جوهر له النطق ولا يخاف فينا فيه من التكرار وان كان معناه شئ له النطق ونحوه يلزم ان يكون الجسم الناطق رسما ناقصا مع انه حد ناقص بالاتفاق * قلت . كون معنى الناطق جسم اوجوهر له النطق اوشئ له النطق اذا لم يزد كرمع الموصوف واما اذا ذكر فلا يكون كذلك تأمل (قوله لكونه اثر الخ) لانه خارج لازم لكون المركب من الداخل والخارج خارجا والخارج اللازم للشئ اثر لذلك الشئ (وقوله في ذلك الخ) اى في كونه جنسا قريبا مقيدا بما يخصه (قوله عن تلك التمامية)

اى عن تلك المشابهة (قوله لكل من الاوصاف الاربعة الخ) بل جميعها ايضا يوجد في غير الانسان كائنات وهو الحيوان الجمرى الذى صورته كصورة الانسان (قوله غية عن البعض) لان الضحك بالطبع يخرج جميع ماعدا الانسان فلا حاجة الى ذكر سائر العريضات المذكورة (قوله فان ذلك غير ملتزم الخ) اى عدم الغية في البعض عن البعض غير ملتزم في الرسم الناقص بل في مطلق التعريف اذ لو التزم يلزم ان يكتفى بالمميزات في التعاريف وليس كذلك ولوسلم انه ملتزم فلا يرد منها اذ القرض التثليل وفيه يكفى القرض (قوله من باب التغليب او من اطلاق اسم الكل على الجزء) فيه انه على كلا التقديرين ٢٣ يكون قوله من العريضات مجازا او الاحتراز عنه

كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذى يتركب عن عريضات تختص جلتها بحقيقة واحدة (سواء لم يختص شئ من آحادها واختصت الواحدة الاخيرة) كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه) يخرج الماشى على الاقدام الاربعة (عريض الاظفار) يخرج مدور الاظفار كالطيور (باذى البشرة) يخرج مستور البشرة بالشعر (مستقيم القامة) يخرج منحنى القامة فكل من الاوصاف الاربعة يوجد في غير الانسان فلما قال (ضحك بالطبع) خرج غيره ولا يرد ما يقال من ان في بعضها غية عن البعض فان ذلك غير ملتزم والعرض التثليل واما التعريف بالضاحك فقط فان اريد به الحيوان الضاحك فرسم تام وان اريد به الشئ الذى له الضحك فن هذا القيل واما ان اريد به الجسم الضاحك فقد ذكرنا انه ايضا اعنى المركب من الجنس البعيد والخاصة رسم ناقص مع انما ذكره ليس شاملا له فلا بد من التأويل اما بان يقال انه من باب التغليب او من اطلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع المركب من الذاتى والعرضى عرضى او يقال ذكر ماهو الغالب في الوقوع . فان قلت * الشئ الضاحك مركب من العرض العام والخاصة ولا فائدة فيه لان العرض العام لا ينفك التمييز ولا الاطلاع على الذاتى والتعريف لاحدى الفائدتين ومثله التعريف بالفصل والخاصة قلت قد قبل ذلك

في التعاريف واجب مع انه ان اريد بالعريضات المعنى الحقيقي لا يتناول تعريف الرسم الناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة كما ذكرنا ان اريد المعنى المجازى لا يتناول المركب من صرف العريضات تختص جلتها بحقيقة واحدة كالشمال المذكور في المتن وايضا يصدق على الرسم التام وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ليس بمجاز (قوله ذكر ماهو الغالب في الوقوع) يعنى ان المعرفة هنا ليس مطلق الرسم الناقص بل الرسم الناقص

الغالب في الوقوع والمركب من الجنس البعيد والخاصة ليس بغالب في الوقوع فلا يضر خروجه عن التعريف (قوله فان قلت الشئ الضاحك الخ) يعنى ان تعريف الرسم الناقص يصدق على المركب من العرض العام والخاصة بلا تأويل وعلى المركب من الفصل والخاصة بالتأويل مع ان شيئا منهما لم يرد من المرفقات فضلا عن ان يكونا رسمين ناقصين بناء على زعم ان العرض من التعريف اما الاطلاع على المرف بما هو ذاتي له جميعا او بعضا او تمييزه عن جميع ماعدا والعرض العام لا يدخله في شئ منهما فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف وكذا الخاصة مع الفصل لا تفيد شيئا منهما اذ الفصل وحده يفيدهما (قوله قد قبل ذلك) اى ان المركب من العرض العام والخاصة وكذا المركب من الفصل والخاصة والعرض العام لا فائدة فيه مقصودة

من التعريف بناء على زعم ان التعريف لاحدى الفائدتين المذكورتين وهما فئتان ههنا (قوله ان حقا او كذبا) اى من غير اطلاع على كونه حقا او كذبا لكن الحق انه ليس بحق لان التصور مع العرض العام والخاصة اقوى الخ (قوله فان التصور الخ) يقع العبرة اى فهو ان التصور الخ (قوله فكيف لا يكون لهما فائدة) الظاهر ان الفائدة المنتفية في السؤال هى التى تكون عرضا من التعريف وهو اما التيزاو الاطلاع على الذات وهى منتفية في هذين التعريفين فلا يكون قوله فكيف لا يكون لهما فائدة على ما ينبغي بل الحق الحقيق بالقبول في الجواب ان يقال لانسلم ان العرض من التعريف منحصر في تلك الفائدتين بل قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضى له مطلوب وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتى له او بما هو بمنزلة فان تصور الشيء قد يكون بوجه متفاوتة بعضها اكل من بعض فالركب من العرض العام والخاصة اكل من الخاصة وحدها والمركب من الفصل والخاصة بل المركب من العرض العام والفصل اكل من الفصل وحده فاذا اريد **٢٤** الاطلاع على الشيء بوجه اكل يكون

العرض العام مفيدا (قوله فعلى هذا العرض العام الخ) وقد عرفت اندراج هذه التعاريف في ضبط المصنف بعضها بدون التأويل وبعضها بالتأويل تذكر وتأمل (قوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه) اى يحتمل الصدق والكذب بمجرد مفهومه وهو ثبوت الشيء للشيء او عدمه او ثبوت منافاته اياه

ان حقا وان كذبا اما الحق الحقيق بالقبول فان التصور مع العرض العام والخاصة اقوى من التصور مع مجرد الخاصة وكذا التصور مع الفصل والخاصة اقوى من التصور مع مجرد الفصل فكيف لا يكون لهما فائدة فالضبط ان التعريف بمجرد الذاتيات بمجرد حدها وببعضها ناقص وحدها التعريف لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب والخاصة رسم تام وبعبارة رسم ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل او الخاصة والخاصة مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل منهما رسم ناقص

الباب الثالث

في مبادئ التعديلات وهى (القضايا) واحكامها (القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه) فالقول وهو المركب مافوظا جنس للقضية المفقوطة ومفعولا جنس للقضية المقولة وباقي الفيود فصل يخرج المركبات الانشائية طلبية كانت او غيرها والتقييدية لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع او الاعتقاد او لهما معا وعدمها ولا حكم

وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور او للاعتقاد اى اعتقاد المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام او لهما ما اى للواقع والاعتقاد على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقة الواقع عند الجمهور وان كان مطابقا للاعتقاد والاعتقاد وان كان مطابقا للواقع عند النظام او لهما ما عند الجاحظ فالخبر الذى يكون حكمه مطابقا لاحدهما دون الآخر ايس بصادق ولا كاذب عند الجاحظ فلا ينحصر الخبر في الصادق والكاذب بل يكون بينهما واسطة واما على المذهبين الاولين فلا واسطة بينهما والحق مذهب الجمهور على ما بين في المطولات (قوله لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفى النسبة) اى قسميها وهما الثبوت والانتفاء او وقوعها او لا وقوعها اى اداء ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع كما في القضية الموجبة او اداء ان الواقع فيه هو الانتفاء او الوقوع كما في السالبة فلا بد من ان يكون بين طرفى القضية في نفس الامر مع قطع النظر عما في الذهن ثبوت وانتفاء او وقوع او لا وقوع حتى يؤدي فان كان المؤدى هو ما في نفس الامر من الثبوت او الانتفاء او الوقوع او لا الوقوع بان كان الاداء للثبوت او لا وقوع وكان ما في نفس الامر ايضا هو الثبوت او لا وقوع او كان الاداء للانتفاء او لا الوقوع وكان في نفس الامر ايضا هو الانتفاء او لا الوقوع يكون الحكم الذى هو الاداء مطابقا للواقع والا فلا (قوله ولاداء في الانشائيات) اى لاداء للواقع في نفس الامر من طرفى النسبة مع قطع النظر عما في الذهن في الانشائيات كما في امت الاشياء اذ السبع انما يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له لانه واقع مع قطع النظر عن هذا **٢٥** اللفظ وهذا اللفظ اداء له وهو ظاهر وكذا لاداء في التقيديات

في الانشائيات والتقيديات لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفى النسبة ما ضا ارجا او لا واستقبالا ولاداء في الانشائيات والتقيديات (وهى اما حلية كقولنا زيد كاتب) وليس بكاتب (واما شرطية) لان القضية لا بد فيها من ايقاع

اذ الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفى النسبة الذين هـا النسبة بين هذا ذاك وهذا ليس بذلك مثلا او وقوعها او لا

وقوعها بمعنى ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اعلم ان معنى قوله اداء للواقع هو ايقاعه الى السامع ولا يكون هذا بالالتكلم بالخبر والقضية وليس هذا حكم الخبر لان الحكم في اصطلاح المنطقيين امانفس النسبة الحاصلة في الذهن او ادراك وقوعها او لا وقوعها اللهم الا ان يحمل على احدهما من المعنيين بشيوع تحمل فالاولى ان يقال ولا حكم في الانشائيات والتقيديات يطابق الواقع ولا يطابقه لان الحكم امانفس النسبة التامة والاذعان بها ولا يرجد شئ من هذين في شئ من الانشائيات والتقيديات اما في التقيديات فانه لانسبة تامة بين طرفيها واما في الانشائيات فانه لا يتصور فيها المطابقة وجودا وعدمها لما في نفس الامر اذ ايس فيها في نفس الامر شئ حتى يطابقه ما في الذهن ولا يطابقه بل النسبة انما توجد بنفس الانشاء ولهذا تسمى انشاء (قوله لا بد فيها من ايقاع النسبة الخ) يفهم منه ان ايقاع او الانتزاع جزء من القضية وليس كذلك فينبغي ان يقال لا بد فيها من النسبة الحكمية او وقوعها او لا وقوعها ويمكن التصحیح بان يراد لا بد في العالم به امان ايقاع النسبة (قوله ان كان ثبوت مفهوم لمفهوم) قيل المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات اعلم ان تسمية القضية التى يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبيه حلية لثبوت الحل في بعض افرادها وهى الموجبات وكذا تسمية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او سلبيه متصلة وتسمية ما يحكم فيها بثبوت مباحية مفهوم عن مفهوم آخر او سلبيه متصلة لوجود الاتصال والانفصال في الموجبات واما تسميتها شرطية فلوجود الشرط في المتصلة صريحا وفي المنفصلة معنى لان قولنا العدد اما زوج واما فرد في قوة قولنا ان كان العدد زوجا فلا يكون فردا وان كان فردا فلا يكون زوجا

(قوله ومن هذا يعرف الخ) ولوقال بدله فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة كاقال المصنف واما شرطية متصلة الخ لكان اولي اذ لم يعرف صراها الانقسام الشرطية الى قسمين واما ان احدها متصلة والاخر منفصلة فلا (قوله والجزء الاول الخ) المراد من الاولى ماهر بالطبع واما هو اعم مما هو بالطبع وبالوضع حتى يدخل فيه موضوع الحلية ﴿ ٢٦ ﴾ انتهى حيلة فعلية مثل ضرب

النسبة الحكمية او انتزاعها والنسبة ان كانت ثبوت مفهوم لمفهوم فاقضية الفائلة بايقاعها او سلبها حيلة وان كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او ثبوت مبنية مفهوم عن مفهوم آخر فاقضية الفائلة بايقاعها او انتزاعها شرطية ومن هذا يعرف ان الشرطية ايضا اما (متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) حكم فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة قائل ب موجود حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع (واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما زوج واما فرد) حكم فيها بان مبنية فردية العدد زوجية واقعة وكقولنا ليس امان يكون العدد زوجا او متصفا بنسائويين حكم فيها بان مبنية الانقسام بمساويين للزوجية غير واقعة (والجزء الاول من الحلية يسمى موضوعا) لانه وضع ليحمل عليه شئ (والثاني محولا) لخله على الاول (والجزء الاول من الشرطية) اى شرطية كانت (يسمى مقدما) لتقديمه في الذكر طبعيا وان تأخر وضعا (والثاني تابعا) لتلوه لذلك (ونامر علم ان (القضية) حيلة كانت او شرطية متصلة او منفصلة (اماموجية) ان كان الحكم فيها بالايقاع (كقولنا) في الحلية (زيد كاتب واما سالب) ان كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا) فيها (زيد ليس بكاتب) وادلة الشرطيات قد تقدمت (وكل واحد منهما) اى من الموجبة والسالبة اما مخصوصة او محصورة او مهيولة والمحصورة اما كلية او جزئية ففي القضايا مخصوصتان ومهمتان ومحسورات اربع وذلك لان الحكم في كل من الموجبة والسالبة اما على موضوع مشخص وهى الخصوصية واما على غيره فان بين فيها كية الافراد كلاكات او بعضها كرا السوراي اللفظ الدال عليها فمحصورة والافهولة واما في الشرطيات فان كان الحكم فيها بالاتصال او الانفصال في زمان معين فخصوصية والا فان بين فيها كية الزمان جميعا وبضه فمحصورة والافهولة وفي الحيلة الازمنة والاوزاعات في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع في الحلية

فالايقاع اذ ان النسبة الاجتماعية والانتزاع اذ ان النسبة السلبية (قوله واما على غيره) على غير موضوع مشخص (و) وهو الموضوع الغير المشخص فيكون كلما كان بين فيها كية الخ (قوله واما في الشرطيات) اى هذا في الحليات واما في الشرطيات فان كان الحكم الخ (قوله والاوزاعات) وهى الاحوال الحاصلة المقدم بحسب اجتماعها مع الامور الممكنة

زيد فقولنا والمحكم عليه والمحكوم به بدل الجزء الاول والثاني لكان اظهر (قوله) وان تأخر وضعا) كافى قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة والقول بحدف الجزاء في مثل هذا اغما ولرعاية اللفظ من حيث النحو (قوله ونامر علم ان القضية الخ) وفيه ما في قوله ومن هذا يعرف ان الشرطية اما متصلة الخ فليذكر (قوله) ان كان الحكم فيها بالايقاع) وهو ادراك ان النسبة واقعة اى مطابقة لما في نفس الامر والانتزاع وهو ادراك ان النسبة ليست بواقعة اى ليست بمطابقة لما في نفس الامر سواء كان هذا الادراك موافقا للواقع وما في نفس الامر ولا يتناول القضايا الكاذبة ايضا هذا اذا اريد بالنسبة مورد الايجاب والسلب وهو مراد الشارح ههنا واما اذا كانت النسبة التامة الخيرية

الاجتماع معه وان كانت هى على العكس انفسها ﴿ ٢٧ ﴾ فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فغناه ان لزوم

والامثلة غير خافية . فان قلت . التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة فيه قلت . مورد القصة القضية المستعملة في العلوم والاشاتات وهى التى حكم فيها على جزئيات الموضوع لاعلى طبيعتها كايين في المطولات وكل من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة كاذكرنا) من ثابتهما (واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ) اولا واحد (من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان) او واحد من الانسان (كاتب وبعض الانسان) او واحد من الانسان (ليس بكاتب) وليس بعض الانسان بكاتب او ليس كل انسان بكاتب ومنه ناعلم ان السور في الحلية الايجاب الكلى كل والايجاب الجزئى بعض وواحد والسلب الكلى لا شئ ولا واحد والسلب الجزئى ليس كل وليس بعض وبعض ليس وليماع في الشرطية ايضا ان السور للايجاب الكلى دائما وكلا متى ومهما وما في معناها ولا للايجاب الجزئى قد يكون ولللب الكلى ليس البتة والسلب الجزئى قد لا يكون وليس دائما وليس كلا وليس مهما والعرض من ذكر الاسوار التثليل بما فيه الاشتهار في الاستعمال لا الحصر فان قاطبة وكافة وطرا ولام الاستتراق يسع ان يكون سور الايجاب الكلى الخلى اشارايه الشيخ في الشفاء (واما ان لا تكون كذلك) اى مخصوصة او مسورة (تسمى مهملة) لاحمال السور فيها (كقولنا) في الحلية (الانسان ناطق) وفي الشرطية ان جاء زيدا واذا جاء زيد فاكرمه والمهملة في قوة الجزئية لان الحكم على افراد الشئ في الجملة مع الحكم على بعض افراده متلازمان طردا وعكسا وكذا الحكم في زمان المتشتر مع الحكم المطلق متلازمان (والمتصلة) قحمان لانها (اما) ان يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء وهى تسمى (لزومية) وذلك اما بان يكون المقدم علة للتالى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وبان يكون التالى علة للمقدم كمكنه او بان يكون معلولى علة واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضى ومنه التضائب بينهما نحو ان كان زيد اباعرو كان عمرو ابنه (واما) ان لا يكون كذلك بل يكون الحكم بالاتصال بمجرد الاتفاق وتسمى (اتفاقية) كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخار ناطق) فانه حكم فيها بالاتصال بمجرد الاتفاق بين ناطقية الانسان وناحية الخار لانها خلقا كذلك لا ان بينهما اقتضاء * واعلم ان معنى عدم الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لاعدمه في نفس الامر فلا يرد ما يقال

حيوانا زيد انسانا كان حيوانا فغناه ان لزوم حيوانا زيد انسانا ثابت مع كل وضع يمكن ان يجامع مع انسانية زيد من كونه قائما او قاعدا او كاتب او ضاحكا وكون الشمس طالعة او غير طالعة الى غير ذلك (قوله التقسيم غير حاصر) اى تقسيم القضية الى الشخبة والمحصورة والمهملة غير حاصر لعدم ذكر الطبيعة فيه مع انها قضية حلية حكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس (قوله القضية المستعملة في العلوم) والشخصية قد تستعمل في الاشاتات وان كان قللا فلذا ذكرها (قوله طردا وعكسا) اى ثبوتها وعدما (قوله في زمان متشتر) اى في زمان ما في بعض الازمنة الغير المعين (قوله كمكنه) اى قوتنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة (قوله ومنه التضائب) اى ما يكونان معلولى علة واحدة وهى التولد بينهما في هذا المثال (قوله واما ان لا يكون كذلك) اى لا يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء سواء كان هناك اقتضاء في الواقع او لا يكون فلا حاجة الى تأويل

عدم الاقتضاء بعدم العلم به لدفع الإراد الذي سيجي* (قوله ولا نفى بالاقتضاء الأذك) الظاهر ان المراد بالاقتضاء في هذا المقام عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما للآخر لاعدم الانفكاك كيف ما اتفق وان لم يكن احدهما ملزوما للآخر على ما يشعر به الآية وهذا الاقتضاء انما يتحقق بين الملة والمعلوم وبين معلولى علة واحدة ولا يتحقق بين معلولى علتين متغايرتين على ما لا يخفى وكون ناطقة الانسان وناهيته الحار كذلك محل بحث (قوله على ان الداعية اعم من الضرورية) الداعية قضية تكون نوبة المحول الى الموضوع فيها ايجابا اوسلبا بالدوام من غير اعتبار ضرورة والضرورة قضية تكون النوبة فيها ايجابا اوسلبا بالضرورة وهى احتمالة الانفكاك بينهما كقولك دائما اوالضرورة كل انسان حيوان دائما اوالضرورة لاشي* من الانسان محجب وتوجيه الإراد اذ دام ثبوت المحول للموضوع ﴿ ٢٨ ﴾ لكونه مكمنا لمعلول لملة داعية فيكون

يصدق فيها الدائمة يصدق فيها الضرورة وتوضيح ان كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبة المحمول الى الموضوع (فان) بالضرورة يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالدوام وهو ظاهر وايس كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالدوام يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالضرورة لجواز ان يكون النسبة دائمة ولا تكون ضرورية فيختيندر عليه ما وردوا وان اريد بعدم اعتبار الضرورة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها لان كل مادة يوجد فيها الدوام يوجد فيها الضرورة ولما ذكر وان ان الممكن لما دام دامت علته تكون ضرورية ولو اعتبر بالغير فلو حظ فيها الدوام من غير ملاحظة الضرورة تكون دائمة ولو لوحظ فيها الضرورة تكون ضرورية فكما صدقت صدقت وتساويا وقيل في بيان الاعمى ان الضرورة - اتمالة الانفكاك والدوام شمول النسبة جميع الازمان والاوراق وان كان الانفكاك ممكنا فصدق الدائمة في مادة امكان الانفكاك دون الضرورة وفيه ان هذا اغايب اذا اريد بالضرورة ما هو بالذات واما اذا اريد بها ما هو اعم بالذات

وهو بالتعريف لا يوجب الدوام بدون الضرورة وان كانت بالغير كما ذكر آغا (قوله كذب فيها سالبه) لامتناع اجتماع التقيضين وكذا الكلام في كل سالبة مع موجبتها (قوله وصدق سالبة منع الخلو) لان العناد لو كان في الصدق فقط لافي الكذب يصدق فيها رفع العناد في الكذب وهو سالبة منع الخلو (قوله وصدق سالبة منع الجمع) لان العناد لو كان في الكذب فقط اى دون الصدق يصدق فيها رفع العناد في الصدق وهو سالبة منع الجمع (قوله وكذا من جانب سالبتهما) اى كل مادة يصدق فيها سالبة منع الجمع كذب فيها موجبه لامتناع الاجتماع بين التقيضين وصدق موجبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب فيها موجبه وصدق موجبة منع الجمع (قوله صدق بين تقيضيهما منع الخلو) لانه اذا لم يصدق بينهما منع الخلو يلزم الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم صدق العيين لامتناع ارتفاع التقيضين وقد كان بينهما مع الجمع هذا خالف (قوله ٢٩) وبالعكس (اى كل شيئين صدق بين عنيهما منع الخلو صدق بين

فان عدم الكون في البحر مع الفرق يكذبان ولا يصدقان ومنه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبه وصدق فيها سالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبه وصدق فيها سالبة منع الجمع وكذا من جانب سالبتهما وان كل شيئين صدق بين عليهما منع الجمع صدق بين لقيصيهما منع الخلو وبالعكس لكن هذا بعد الاتفاق في لكيف اى الايجاب والسلب اما بعد الاختلاف فيه فالصادق السالبة المتفقة في النوع (وقد تكون المنفصلات ذات اجزاء) ثلاثة واكثر فالثلاثة (كقولنا المدد اما زائد او ناقص او مساو) والكلمة اما اسم او فعل او حرف والاكثر كقولنا النصر اما نار او هواء او ماء او ارض والكلى اما نوع او جنس او فصل او خاص او عرض عام ومثال المتن ليس معناه ان ينسب عدد الى عدد كما ظن فان الزيادة والنقصان والمساواة لا يراد بها حينئذ معانيها اللغوية بل المراد بها الاصطلاحية فان كل عدد يزيد المجتهد من كونه التسعة عليه يسمى زائدا كاتفي عشر والناقص ناقصا كالاربعة

في الإيجاب والسلب أن تكونا موجبتين أو سالتين (قوله فالصادق السالبة المتفقة في النوع) أي سالبة منع الجمع بين
القيضين عند صدق درجة منع الجمع بين العينين وسالبة منع الخلو بين القاضين عند صدق موجبة منع الخلو بين العينين
وعاينك باختراجه الامثلة (قوله أن ينب عدد إلى عدد الخ) أي أن يكون زيادته بالنسبة إلى عدد آخر ونقصانه
ومساواته كذلك لأن مساواة العدد المغايرة غير موجودة ولعدد الغير المغايرة لعدا المساواة تقتضي المغايرة بين
المتساويين (قوله لا يراد بها حينئذ) أي حين اذ قبل العدد اما زائد أو ناقص أو مساو (قوله من كسور
التسعة الخ) الصواب ترك قيد التسعة اذ ليس لكل عدد كسور تسعة ولعله اراد الإشارة إلى أن
الكسور تسعة ليست الا وهو النصف والثالث والرابع والخميس والسادس والسبع والثمن والتسع والعشر
فوقع فيها وقع (قوله كائني عشر) فالله نصفاً وهو الستة وثماناً وهو الاربعة وربما وهو الثلاثة وسدساً
وهو الاثنان والمجموع خمسة عشر وهو زائد على اثني عشر (قوله والناتقص) أي العدد الناقص

ما يجتمع من كسوره عند يسمى ناقصا كالاربعه فان له نصفه وهو الاثنان ربما وهو الواحد والمجموع ثلاثة وهو ناقص عن الاربعه والعدد المساوي ما يجتمع من كسوره اياه يسمى مساويا كالثلاثة فان له نصفه وهو الثلاثة وثلاثا وهو الاثنان وصدسا وهو الواحد والمجموع ستة والصواب ان يقال بدل قوله والناقص والمساوي ويتقص ويساوي اذ لوجه لصحة العطف تأمل ويمكن ان يراد بها المعاني اللغوية اجراء لها على غير ما هي له اى العدد اما زائد الاجزاء عليه او ناقصا عنه او مساويا اياه وقيل العدد الزائد ما زاد على المجموع من كسوره والناقص ناقص عنه والمساوي مساوياه لكن المشهور ما في الشرح (قوله لا يتركب شئ من المنفصلات من اكثر من جزئين) اعلم ان القوم ذكروا في عدم تركب المنفصلات من اكثر من جزئين وجوها ثلاثة احدها ما ذكره الشارح فهو اولى الوجوه **٣٠** على ما سيظهر وثانيها المنفصلة المركبة

من اكثر من جزئين اما منفصلة والمساوي مساويا كالثلاثة هذا في المنفصلة الحقيقية واما مائة الخلو المركبة من اكثر من جزئين اما منفصلة واحدة او متعددة فان كان الثاني فلا كلام فيه ولا قائمة في ذكر تركيبها من اكثر من جزئين ولا سبيل الى الاول لامتناع كون قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساوي منفصلة واحدة اذ لو كانت منفصلة واحدة يجب ان يتبين جزآن منها للحكم بينهما بالانفصال فاذا فرضنا ان احد جزئيهما قولنا العددا ما زائد الجزء الآخر اما احد الباقيين على التعيين او لا على التعيين فان كان احدهما على التعيين تمت المنفصلة وبقي الآخر زائدا حشا وان كان احدهما على التعيين كان التركيب من حلية ومنفصلة (في) على معنى اما ان يكون العدد زائدا واما ان يكون العدد ناقصا او مساويا فليكن منفصلة واحدة كذا قال بعض الشارحين واقول كون التركيب من حلية ومنفصلة بذلك المعنى لا يتأني في كونه منفصلة واحدة على ما لا يخفى على من له ادنى تمييز وثالثا ان تركيبها من اكثر من جزئين يستلزم المحال وذلك لان كون العدد في المثال المذكور مثلا زائدا يستلزم كونه غير ناقص لاستلزام عين كل واحد منهما نقض الآخر بحكم منع الجمع بينهما وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لاستلزام نقض كل واحد منهما عين الآخر بحكم منع الخلو فيلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا لان مستلزم المستلزم مستلزم وهو محال لامتناع الجمع بينهما

وكذلك كونه غير زائد يستلزم كونه ناقصا لامتناع الخلو عنهما وكونه ناقصا يستلزم كونه غير مساويا لامتناع الجمع بينهما فكونه غير زائد يستلزم كونه غير مساوي وهو محال لامتناع الخلو عنهما وهذا الوجه مختص بالمنفصلة الحقيقية ولا يجزى في مائة الجمع ومائة الخلو وجواب الشارح جواب عن كل واحد من الوجوه الثلاثة على ما لا يخفى واعلم ان ذكر الشارح الوجهين الاخيرين انفيهما ما ذكرنا (قوله والحق ان المراد بالانفصال في آخر هذا المقال) اقول يمكن ان يكون المعنى من قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساوي مثلا ان مجموعها لا يجتمع في العدد ولا يخلو العدد عن كل واحد منهما اعم من ان يكون بين كل جزئين انفصال او لا يكون لان كل جزئين منها لا يجتمعان ولا يرتفعان وان كان محتملا وهذا المعنى انفصال واحد قد يوجد بين المجموع وكذا يمكن ان يكون المعنى من قولنا اما ان يكون هذا الشئ اجزا او لا شجرا او لا حيوانا ان المجموع لا يرتفع عن هذا الشئ ومن قولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او شجرا او حيوانا ان المجموع لا يجتمع على هذا الشئ من قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين فيه ما فليكن المراد ذلك والاستحالة فيه بشئ من الوجوه المذكورة اذ كل منهما مبنى على اعتبار الانفصال بين كل جزئين منها كما يعرف **٣١** بالتأمل الصادق فيكون تركيبها من اكثر من جزئين بحسب الحقيقة

في المثالين المذكورين هذا والحق ان المراد بالانفصال ان كان انفصالا واحدا لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلق الانفصال فيتحقق بين الجزئين او اكثر في الاقسام الثلاثة. ولما فرغ من القضايا شرع في احكامها على طريق الاختصار والاقتصار على المطابقات على ما هو دأب الكتاب فقال

التناقض

اي من حلة احكام القضايا التناقض (وهو اختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كزيد وعرو ومفرد قضية (بالايجاب والسلب) يخرج اختلافهما بالجل والشرط والعدول والتحصيل وغيرها فان نقض الشئ سلبه اعدوله لان الشئ وعدوله يرتفعان ادم الأثبات ولذا يقال لاتناقض

اي من حلة احكام القضايا التناقض (وهو اختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كزيد وعرو ومفرد قضية (بالايجاب والسلب) يخرج اختلافهما بالجل والشرط والعدول والتحصيل وغيرها فان نقض الشئ سلبه اعدوله لان الشئ وعدوله يرتفعان ادم الأثبات ولذا يقال لاتناقض

ها
با
و
ه
كه
فيم
و
ي
ذا
قه
ال
اع
ا
اء
لا
اه
يه
س
فها
يه
بال
فها
اغب
لاد
لو
الا
الان

ما مفردان متناقضان كان القضيتين اللتين هما محمولاهما متناقضتان واقوم بمحور الانسان المأخوذ بهذا الوجه تقيضا بمعنى السلب قائم بنفس باختلاف القضيتين ليس بمجامع لحروج تناقض المفردات عنه ويمكن ان يجاب عنه بان مفهوم الانسان المأخوذ بهذا الوجه وان كان تقيضا بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الانسان في قوة تناقض القضايا فقد رجح التناقض الحقيقي بين المفردات الى تناقض القضايا فلذلك عرفوا التناقض بانه اختلاف القضيتين وصرح بعضهم بانه لاتناقض في التصورات كذا حققه المرتضى قدس سره في حواشي شرح التجرىد واجيب عنه بوجه آخر وهو انه ليس مرادهم من تعريف مطلق التناقض بين القضايا لان قياس الحلف الذي هو اربعة في اثبات العكس واتاج الاقضية بالمكن موقوف على التناقض بين القضايا لم يتفق غيرهم الا به لان عموم المباحث انما يكون بالنسبة الى الاعراض (قوله لعدم الاثبات الخ) الى حين عدم الموضوع لاتتبع الاثبات على التبرائات من حيث انه **٣٢** غير ثابت كما عرف في مباحث عدول القضايا

وقد مر من ان المتناقضين هما المفردان المتضامان لذاتهما اجتماعا وارتقا (قوله لانهما اعتبار الحكم لا تكون مفردة) فيدها مفردة لكن التناقض فيها في قوة تناقض القضايا على ماس (قوله لذاته) اي الاختلاف بالايجاب والسلب يكون مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون محتاجا الى آخر فانما يتحقق ذلك الاختلاف بتحقق صدق احدهما وكذب الاخرى (قوله فخرج به الشبان الذين

الخ) وكذلك خرج قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحیوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحیوان مما يكون الاقتضاء المذكور فيه بخصوص المادة لالا ذات فان الكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد تصدقان كما سيجي ولو كان الاقتضاء لذات لما اختلفت المتخصصات على ما تقرر (قوله ولا يتحقق ذلك) قبل تقيض القضية رفعا بينهما وذلك بإيراد كلمة السلب على اقلها قصدا الى سلب معناها ولا حاجة في تحقق التناقض بين الشيء ورفع بينه الى اعتبار شيء من تلك الشرائط نعم قد يمتنعون في التناقض قضايا مساوية لذلك الرفع فيحتاجون في عدم المساواة الى تلك الشرائط فاهو تقيض حقيقة مستغن عن اعتبار هذه الشرائط كذا في حواشي شرح التجرىد (قوله والزمان الخ) فان قيل قد يتحقق التناقض في مثل قولنا زيد اب عمرو وامرؤيس باب له اليوم مع عدم وحدة الزمان قلنا لا نسلم تحقق التناقض فيه لان صدق احد بهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل بخصوص المادة وذلك لان ابوة صفة لم تتحقق

امس تحققت اليوم (والصحيح ان المعبر الخ) حامل الكلام في هذا المقام ومخلصه ان الصحيح ان يتعبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية لان التناقض انما يتحقق اذا اورد الايجاب والسلب على شيء واحد وذلك بان يكون النسبة الحكمية واحدة ويرد الوحدات المذكورة اليه لان وحدة النسبة مستلزمة لها وكافية في تحقق التناقض بخلاف الوحدات المذكورة فانها ليست مستلزمة لوحدة النسبة ولا كافية في تحقق التناقض اذ لو لم يتفق القضيتان في العلة والآلة والمفعول به والمميز وغير ذلك لم يتحقق التناقض وان اتفقت في الوحدات الثمانية المذكورة واعلم ان الوحدات المذكورة شروط تحقق وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب فاعتبارها لاجل تحقق وحدة النسبة لا ينفصل حتى او امكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض **٣٣** على شيء منها على ما لا يخفى وبهذا المقدار يعرف ان المعبر هي وحدة النسبة (قوله والا فلا

زيد اب اي عمرو وزيد ليس باب اي بكر) باختلاف الجزر في الذين مسكر اي بالقوة والخمر في الذين ليس بمسكر اي بالقول (والجزء والكل) بخلاف الزنجبي اسود اي بضو ليس باسود اي كله (والشرط) بخلاف الجسم مفرق لابصر اي بشرط بيانه غير مفرق لابصر اي بشرط سواده والصحيح ان المعبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فان وحدتها مستلزمة لهذه الوحدات وعدم وحدة الشيء منها مستلزم لعدم وحدة النسبة الحكمية والا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي والمالة نحو التجار عامل اي للسلطان التجار ليس بعامل اي لغيره والمفعول به نحو زيد شارب اي عمرا زيد ليس بشارب اي بكرا والمميز نحو عندي عشرون اي درهما ليس عندي عشرون اي دينار الى غير ذلك وبهذا المقدار يعرف تناقض الخصوصتين واما في المحصورات فتقيض الايجاب الكلي السلب الجزئي وتقيض السلب الكلي الايجاب الجزئي ضرورة ولذا قال (وتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية وتقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة

التجرىد قال اذا قلنا الشمس تحفث الثوب (٣ قاري) الهندي اي اذا لم يكن الهواء باردا ولا تحففه اي اذا كان باردا لم يكن عدم برودة الهواء ولا وجودها جزء من الموضوع الذي هو الشمس ولا من المحدول الذي هو قولنا تحفث الثوب الهندي بل كان شرطا في وجود الحكم وعدمه اذ لو قيل الشمس مع برودة الهواء غير الشمس مع عدم برودة الهواء وقيل تحفث الثوب مع البرودة غير مع عدمها حتى يصير الشرط جزءا من احدهما كان تصفا وكذلك اذ قيل السقمونيا مسهل اي ببلادنا ليس بمسهل اي ببلاد الترك لم يكن الكون بتلك البلاد جزءا من السقمونيا ولا مسهلا الابتساف بخلاف رد الكل الى وحدة النسبة الحكمية كذا في حواشي شرح التجرىد (قوله واما في المحصورات الخ) يعني يشترط في تحقق تناقض في المحصورات مع هذه الشرائط

بعض الحجر انسان ولاشئ من الانسان بحجر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو محال وايضا انما يصدق السلب الكلي اذا لم يتصادق الموضوع والمحمول في ذات ما واذ لم يتصادقا في ذات ماصدق السلب الكلي من الطرفين (قوله لجواز صدق عكسه احيانا) في مادة تبيان الطرفين في السالبة كالتال المذكور (قوله لرعاية حدود القضية فيه) اي في موضوعاتها ومجولاتها في العكس المستوى (قوله لا ينبغي على متبنيه ومتبنيه الخ) اي على تالبي الشئ وطالبي استنتاجه بعكس النقيض في كتبه الحكمية ففيه تفكيك الضمير واحذف المضاف في الثاني والامر حين هذا على تقدير ان يكون متبنيه بالعين المهمة من الاتباع واما اذا كان من المتبني اخذاله من المضارع المحذوف منه احدي **﴿ ٣٦ ﴾** الذين وهى تاء الفعل فالامر

اظهر لكن وجود الاخذ المذكور من اهل العربية غير (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) اذ لو كان لها عكس لزوما لصدق العكس في كل موضع صدق الاصل وليس كذلك (لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) اي بعض الانسان ليس بحيوان واما قال لزوما لجواز صدق عكسه احيانا بخصوص المادة نحو صدق بعض الحجر ليس بانسان وببعض الانسان ليس بحجر واعلم انه اذا لم يذكر المصنف عكس النقيض مع انه من جملة احكام القضايا لعدم استعماله في العلوم والانتاجات كما سيجي من ان الانتاج بواسطة عكس نقض القضية لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية فيه * فان قات * اذا كان كذلك فلم ذكره في الطولات وطولوا احكامه اطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة والضبط * قلت * لان له فائدة في بيان صدق القضية بواسطة صدق عكس نقضها كذا قالوا مع ان الشئ كثيرا ما يستنتج بعكس النقيض في كتبه الحكمية كما لا ينبغي على متبنيه ومتبنيه (قوله جنس) اي للقياس المعقول والمفطور والقول ههنا كالقول في تعريف القضية (قوله كالتقضية البسيطة الخ) القضية اما بسيطة او مركبة

لانا ان اشتمت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهي مركبة كقولنا (في) كل انسان ضاحك لادائما فان معناه ايجاب الضحك للانسان وعلبه عنه بالفعل وان لم يشتمل حقيقة ومعناها على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهي بسيطة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس بالايجاب الحيوانية للانسان وكقولنا لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة فان حقيقته ليس الا سلب الحجرية عن الانسان واذا عرفت هذا فالتقضية البسيطة المستلزمة لمعكسا وعكسا نقضها تخرج من التعريف بقيد

الاقوال واما القضية المركبة المستلزمة لامكبين فسياتي عليها المقال (قوله ليس بشرط في تحصيلها قياسا) بل لو كانت منكورة لكنها بحيث لو سلمت لزمت عنها لذاتها قول آخر يسمى قياسا (قوله يخرج الاستقراء الغير اتام) الاستقراء هو الاستدلال بالجزئيات المستقراة على الكلي الذي يشتمل تلك الجزئيات وهو اما تام ان كانت جميع الجزئيات مستقراة واما غير تام ان لم يكن كذلك كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وهو الكلي المستدل عليه فاما رأينا الانسان والفرس والهرة وسائر الحيوانات كذلك وهو غير تام لان جميع الجزئيات ليست مستقراة فيه لان التماسح خارج عنه لانه يحرك فكه الاعلى عند المضغ والاستقراء التام يسمى قياسا مقسما وبقيد اليقين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم (قوله والتثليل) وهو ان يستدل بجزئى على جزئى آخر لاشترائهما في علة الحكم يقال البند حرام كالنحر لاشترائهما في علة الحرمة وهو الاسكار هذا اذا كان المراد بلزوم القول الآخر لزوم العلم به بمعنى الجزم واما اذا كان ما هو اعم من الظن فلا يخرج ان عن التعريف بهذا **﴿ ٣٧ ﴾** القيد (قوله المستلزمين لا خديهما الخ) اي استلزام الكل للجزء

في نفس الامر ليس بشرط لتسميتها قياسا فيتناول التعريف القياس الكاذب المقدمات ايضا (لزوم) يخرج الاستقراء الغير اتام والتثليل فانها وان سلمنا لكن لا يستلزمان المقصود لكونهما ظنيين وقوله (عنها) يخرج المقدمتين المستلزمين لاحديهما فانها لا يلزم عنهما اذ ليس الاخرى دخل فيه (لذاتها) احتراز عن مثل قياس المساواة فان استلزامها بواسطة مقدمة اجنبية حيث تصدق يتحقق الاستلزام كافي المساواة او الظرفية وحيث لا تصدق فلا يتحقق كافي النصفية والربعية وغيرها وايضا احتراز عن مثل قولنا جزء الجوهر ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر المنتج لقولنا جزء الجوهر جوهر فانه بواسطة عكس نقض الكبرى اعني قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر (قول آخر) هو النتيجة ومعنى آخرتها ان لا تكون احدي مقدمتي القياس

لخصوص المادة لاعتن نفسها اذ المتبادر من اللزوم عن نفس ذلك الشئ كما في قولنا لا شئ من الانسان بحجر وكل حجر جاد يلزم منه لا شئ من الانسان بحجر كذا قيل لكن هذا يخرج بقوله لذاتها ايضا (قوله عن مثل قياس المساواة الخ) وهو ما يتركب من قضيتين بان يكون متعلق بمحمول اوليها موضوع الآخر كقولنا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) فانهما يلزم عنهما (ا) مساو (ج) لكن لاذاتها بل بواسطة ان كل مساوى المساوى لا شئ مساو لذلك الشئ فيجئذ الصواب ترك لفظ مثل الا ان يراد به مادة عنوان المساواة (قوله عن مثل جزء الجوهر الخ) والمراد بمثل ذلك ان تكون القضية التي تكون واسطة في اللزوم لازمة لاحدى المقدمتين لكن يكون حددها مقابرا لحدود القياس تأمل (قوله كافي المساواة والظرفية) لان مساوى المساوى مساو وكذا ظرف الظرف ظرف (قوله كافي النصفية والربعية الخ) فان نصف النصف ليس بنصف وكذلك ربع الربع ليس بربع وكذلك

سائر الكسور (قوله لكن اما هذان او مصادرة على المطلوب) اي لولا الاخيرة لكانت النتيجة اما عين
 القدمتين فيكون هذان وتقرأ من الكلام واما عين احدهما فقط فيكون مصادرة على المطلوب لانما حينئذ يكون
 المدعي جزءاً من الدليل بان تكون احدى مقدمتيه وهي مشتملة على الدور المستلزم للحال وهو توقف
 الشيء على نفسه وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمات (قوله كذا اجابوا) فيه
 اشارة الى ان في الجواب نظرا ووجهه ان القضية المركبة حينئذ تكون قولاً صريحا من اقوال متى سلمت
 لزوم عنها لثابتها قول آخر فيصدق التعريف عليها بل لا ريب **﴿ ٣٨ ﴾** والجواب ان الصحيح ان يقال المراد

بالزوم على طريق الاكتاب
 كما سفي تعريف المعروف (قوله
 صورة) اشارة الى جواب
 ما تقدم على تعريف الاستثنائي
 من ان كون النتيجة
 مذكورة في القياس بالفعل
 يتنافى آخرتها بالقياس
 المذكورة سابقا وكون قبضتها
 مذكورا فيه بالفعل يستلزم
 ان لا يمكن التصديق بالنتيجة
 اذ مع التصديق بنقيضها
 لا يمكن التصديق بها
 وتقرر الجواب ان المراد
 بذكر النتيجة في القياس
 ذكرها بصورتها فيه اي
 ذكر اجزائها على الترتيب
 الذي في النتيجة بدون
 اعتبار الحكم فيها وكذا المراد
 بذكر القبض ذكر اجزاء
 القبض على الترتيب الذي

في القبض بدون اعتبار الحكم فيها الا ترى ان النتيجة محتملة لصدق والكذب والمذكور في قياس لا محتملها (يسمى
 قوله موضوع المطلوب) اعلم ان النتيجة من حيث تفرعها على القياس وحصولها من انتهى نتيجة ومن حيث انها مطلب
 بالقياس تسمى مطلوبا والمراد بالقدمة هنا هي القضية التي جعلت جزءا لقياس وتسمية الموضوع والمحمول حدا لكونهما
 طرفين للقضية والحد في اللغة الطرف (قوله لانه في الاغالب اقل افرادا) ويجوز ان يكون تسمية الموضوع
 اصغر تشبيه قابل الافراد قابل الاجزاء وكذا تسمية المحمول اكبر يجوز ان يكون تشبيه كثير الافراد بكثير الاجزاء

(قوله لانه ذات الاصغر) ويجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء واثنا لتأنيث وكذا الكلام في
 وجه التسمية بالكبرى (قوله **﴿ ٣٩ ﴾** تشبيهها بالهيئة الخ) اي تشبيهه المقول بالمحموس والمقدار

عبارة عن الامتداد الطولي
 والعرضي والعيني (قوله
 تقتضي حكمه حكم المطلوب)
 اي حكم الواسطة ونذكر
 الضمير بتأويل الوسط
 والمراد بحكم الوسط الحكم
 على الاصغر والحكم بالاكبر
 عليه وحاصله الحكم بالندراج
 الاصغر في الاوسط بالندراج
 الاوسط في الاكبر المستلزم
 لاندراج الاصغر في الاكبر
 واذا كان يبدى الانتاج
 يكون اولى الانتاج فتسمى
 شكلا اولى لذلك (قوله
 في اشرف مقدمته) فكانت
 لها اشرفية بهذا الاعتبار
 تقدم على سائر الاشكال
 الباقية اي الثلاثة الاخيرة
 فكان ثانيا (قوله لاشتمالها
 على موضوع المطلوب)
 والموضوع اشرف من المحمول
 لانه الذي يطلب لاجله
 المحمول (قوله وهي
 الكبرى) لاشتمالها على
 محمول المطلوب الذي
 يطلب لاجل الموضوع
 فيكون احسن من

يسمى حدا اكبر) لانه في الغالب اكثر افرادا (والمقدمة التي فيها الاصغر
 تسمى الصغرى) لانها ذات الاصغر وصاحبه (والتي فيها الاكبر تسمى
 الكبرى) لانها ذات الاكبر ومشتملة عليه (وهيئة التأليف من الصغرى
 والكبرى تسمى شكلا) تشبيهها لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة
 الحد الواحد او الحدود بالمتقدار (والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان
 محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول) لانه يبدى
 الانتاج وارد على نظم الطيبي فان الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء
 الى الواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب (وان كان بالعكس)
 اي موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى (فهو) الشكل (الرابع)
 كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (وان كان
 موضوعا فيها فهو) الشكل (الثالث) كقولنا كل انسان حيوان وكل
 انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (او محمولا فيها فهو) الشكل (الثاني)
 كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان فلا شيء من الانسان
 بفرس وانما كان هذا ثانيا وما قبله ثالثا لان هذا يشارك الاول في اشرف
 مقدمته وهي الصغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب وذلك يشاركه
 في احسن مقدمتيه وهي الكبرى بخلاف الرابع لاشتماله له اصلا مع الاول
 (فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق) والفرق بينهما
 بحسب الماهية والتعرف وقد مر وبحسب احتياج الانتاج ان الاول يطلع المطالب
 الاربعة الكلين الموجبة والسالبة والجزئيتين الموجبة والسالبة والثاني
 ينتج السالبتين لا الموجبة والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين لا الكلين
 وبحسب الاشراط فلاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى والكلم كلية
 الكبرى ولثاني بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب
 والكلم كلية الكبرى ولثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى والكلم كلية
 احدى المقدمتين وللرابع بحسب الكيف والكلم ايجاب المقدمتين مع كلية
 الصغرى واختلف مقدمتيه بالايجاب والسلب مع كلية احدهما والبراهين
 في المطولات (والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا) لخالفته الاول
 القريب من الطبع الوارد على النظم الطيبي في كلتا المقدمتين (والذي له
 عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول) لانه اقايه قربه

الموضوع (قوله اذ لا شركة له اصلا مع الاول الخ) لخالفته اياه فكانت مقدمته وكذا بعيدا عن الطبع جدا في

اسقط بعضهم عن درجة الاعتبار واخر عن الجميع فيعمل رابعا والذلاخامس فصاعدا (قوله مع ايجاب النتيجة)
 اى مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها لان صدق قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق الايجاب
 وصدق قولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان مع صدق السلب وكذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر
 ولاشئ من الفرس بحجر مع صدق السلب وصدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ من الناطق بحجر مع صدق
 الايجاب وايضا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان ولجميع افراد الناطق مع قطع النظر عما في نفس الامر لا يستلزم
 ثبوت الناطق للانسان ولا عدم ثبوته له وكذا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان ولجميع افراد اقرس لا يستلزم ثبوت
 الفرس للانسان ولا عدم ثبوته له وهو ظاهر النتيجة لا بد وان تكون ﴿ ٤٠ ﴾ لازمة للقياس لذاته وللشكل

الاقى شرط آخر وهو كلية
 الكبرى اذ لو لاها لم يستلزم
 في الشكل الثاني النتيجة للامر
 كقولنا لاشئ من الانسان
 بفرس وبعض الحيوان
 او بعض الصاعل قرس
 وقولنا كل انسان حيوان
 وبعض الجسم ابيض
 الحجير ليس بحيوان ولعل
 المصنف اكتفى بذلك كراحد
 الشرطين لاشترائهما في العلة
 وجع شروط جميع الاشكال
 معلل بهذه العلة ولو صور
 كل منها بمثل اطلع عليه
 واعلم انه لما كان الشكل
 الاول واردا على النظم الطبيعى
 وكان دستورنا في هذا الفن

وكان الشكل الثاني لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى الرد الى الاول في الاستنتاج بخلاف الثالث (كل)
 والرابع اهتم المصنف بالاولى والثاني حيث تعرض لبيان شرط اتناجها ولما كان الشكل الاول مستحقا لمزيد
 الاهتمام تصدى ابيان ضروره ايضا . فان قلت . ان تعرض لبيان شروط الشكل الاول . قلت . حيث بين
 ضروره يعرف بالتأمل وضرور الثاني ايضا اربعة على مقتضى الشرطين (قوله يقتضى ستة ضروريا) بناء
 على انه لا عبرة للخصبة والطبيعة في الانتاجات والافالقياس يقتضى اربعة وستين ضرورا حاصل من ضرب
 الصغريات الثمانية الى الكبريات كذلك ابناءه على ان الشخصبة في قوة الجزئية او الكلية والطبيعة ساقطة

(كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث بكل جسم محدث والثاني) الكتان
 والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا (كل جسم مؤلف ولاشئ
 من المؤلف بقديم فلاشئ من الجسم بقديم والثالث) موجبتان والصغرى
 جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
 قبض الجسم حادث والرابع) موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم فبعض
 الجسم ليس بقديم) وانما ترتيب هذا الترتيب باعتبار النتيجة فالضرب الاول
 ينتج اشرف المحصورات وهى الموجبة الكلية لاشترائها على الشرطين الايجاب
 والكلمة والثاني ينتج السالبة الكلية وهى اشرف من الموجبة الجزئية لان
 شرف الكلية ككونه من وجوده متعددة ككونه شاملا ومضبوطا ومقصودا
 ونافعا في العلوم ازيد من شرف الموجبة الجزئية والثالث ينتج الموجبة
 الجزئية وهى اشرف من السالبة الجزئية لان فيه شرفا واحدا وهو الايجاب
 وليس في نتيجة الرابع شئ من الشرطين (والقياس الاقتراني) خمسة
 اقسام من وجه آخر لانه (اما مركب من جليتين كاسر) من غير مرة
 (واما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان
 النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض
 مضيئة) لان ملزوم الملزوم (واما من منفصلتين كقولنا كل عدد فهو
 اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج او زوج الفرد) لانه اما ان ينقسم
 الى المنقسم عتساوين ولا ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج (الزوج الفرد) لان
 الصادق من المنفصلة الاولى ان كان الفردية فهى احدى اقسام النتيجة وان كان
 الزوجية وهى مفصورة في قسمين كان الصادق احدى اقسام النتيجة وان كان
 في النتيجة ايضا فتصدق النتيجة المركبة من اقسام الثلاثة قطعا (واما
 من حلية ومنصلة كقولنا كما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم
 ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم) لان الصادق على كل ماصدق
 عليه اللازم صادق على الملزوم قطعا (واما من حلية ومنفصلة كقولنا كل
 عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم عتساوين ينتج كل عدد اما فرد
 او منقسم عتساوين) لان المتساوى لاحد المعادين معاند الآخر (واما
 من متصلة ومنفصلة كقولنا كما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان
 فهو اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود) لان
 اقسام كل قسم بما يصدق عليه اللازم يستلزم اقسام الملزوم فهذه هى
 الاقسام الخمسة الاقترانية واستيفاء البحث في تحقيق اتناجها في المطولات

عن درجة الاعتبار
 (قوله باعتبار النتيجة
 الخ) وكذا باعتبار المقدمات
 لان الموجبتين الكليتين
 اشرف من الموجبة
 او السالبة الكليتين والكليتين
 اشرف من كلية وجزئية
 والموجبة الكلية اشرف
 من السالبة الكلية تأمل
 (قوله لان ملزوم الملزوم
 ملزوم) تقيه وهو
 ظاهر (قوله لانه اما
 ان ينقسم الخ) الزوج
 ان قبل التصنيف مرة
 واحدة فهو زوج الفرد
 كالعشرة وان قبله اكثر
 من مرة واحدة فان
 انتهى تصنيفه الى الواحد
 فهو زوج الزوج وان
 لم ينته فهو زوج الزوج وزوج
 الفرد كالعشرين وحينئذ
 لا يثبت ما ذكره الشارح
 ان العدد اما فرد او زوج
 الزوج او زوج الفرد اللهم
 الا ان يعزى الزوج زوج
 الزوج وزوج الفرد

(قوله فلا يخلو من ان يكون شرطية الخ) قد عرفت ان القياس الاستثنائي ما يذكر فيه النتيجة او نقضها بالقليل وظاهر ان النتيجة او نقضها لا يخلو ان يكون نفس احدي مقدمة بل يكون جزءا منها والمقدمة التي يكون النتيجة جزءا منها شرطية لا محالة فالشرطية لا يخلو اما ان تكون **٤٢** الخ (قوله فالتصلة ينتج

وبوضع المقدم الخ) بناء على ان شرطية القياس الاستثنائي او ممانعة الخلو فالتصلة ينتج بوضع المقدم وضع التالي وبقوة التالي يقع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين رفع الآخر ويرفعه وضع الآخر اربعة وممانعة الخلو بوضع كل واحد منهما رفع الآخر فقط اثنان وممانعة الخلو برفع كل وضع الآخر فقط اثنان فصار مجموع المنتجات عشرة والعقيدة ستة اثنان في التصلة واثنان في ممانعة الخلو واثنان في ممانعة الخلو هذا هو الكلام الكلي والى بعض ما ذكرناه اشار بقوله (واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي) كقولنا ان كانت هذا انسانا فهو حيوان لكنه ان ينتج ان حيوان لا وجود للزوم مستلزم لو جرد اللازم (واستثناء نقض التالي ينتج نقض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان لان عدم اللازم يستلزم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالي ولا استثناء نقض المقدم شيئا فلا استثناء عم من الوضع ويسمى استثناء الدين ومن الرفع ويسمى استثناء النقيض) فان قلت * هذا صحيح فيما اذا كانت الملازمة اما اذا كانت متساوية فاستثناء عين كل ينتج عين الآخر واستثناء نقض كل ينتج نقض الآخر كما قال في الفصول ان الحكم علمي في الصور الاربع * قلت * الملازمة المساوية والحقيقة ملازمتان فكل حكمين من الاربعة المذكورة هي الملازمة بين الملازمتين الا ترى ان استلزام وجود اللازم وجود الملزوم فيها ليس من حيث انه لازم بل من حيث انه ملازم وكذا استلزام عدم الملزوم عدم اللازم لان حيث انه ملازم بل من حيث انه لازم (وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقض الآخر) لان وجود واحد المعادين صدقا يستلزم عدم الآخر فهذا في الحقيقة وممانعة الخلو (واستثناء نقض احدهما ينتج عين الآخر) لان عدم احدهما يدين كذبا يستلزم وجود الآخر وهذا في الحقيقة وممانعة

بوضع المقدم الخ) بناء على ان شرطية القياس الاستثنائي يشترط ان تكون موجبة كلية لزومية على ما بين في الطولات فيكون المقدم ملزوما والتالي لازمولا شك ان وجود اللازم يستلزم وجود الملزوم لا العكس وانقضاء اللازم يستلزم انقضاء الملزوم لا العكس (قوله اثنان في التصلة) وما رفع المقدم ووضع التالي واثنان في ممانعة الخلو وما رفعهما واثنان في ممانعة الخلو وما وضعهما (قوله فيما اذا كانت الملازمة الخ) اي من احد الطرفين والمساوية ما كان من الطرفين (قوله قلت المساوية في الحقيقة ملازمتان الخ) اقول الحكم في الشرطية الموجبة اللزومية التي هي احدي جزئي القياس الاستثنائي بلزوم التالي للمقدم ولا اشعار فيه للعكس سواء كانت الملازمة من الطرفين احدهما

او من فاستثناء عين التالي ونقيض المقدم انما ينتج من المقدم ونقيض التالي في مادة المساوية بخصوص المادة (الخلو) لانه ان المقدمات بلا واسطة فالمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات بلا واسطة ثبت ان استثناء عين المقدم ينتج عين التالي لا بالعكس واستثناء نقض التالي ينتج نقض المقدم بدون العكس مطلقا سواء كانت الملازمة عامة او مساوية

(قوله كما يبحث عن الصورة) اي كما يجب ان يبحث عن الصورة بحسب ان يبحث عن المادة حتى يصحح ذهن عن الخطأ في مادة الفكر ايضا (قوله لا علم من ان تكون الخ) اي سواء كانت تلك المقدمات اليقينية ضروريات او مكتسبات من الضروريات واعلم ان الحد الاوسط في البرهان لابد ان يكون علة لتسبة الاكبر الى الاصغر في ذهن فان كان علة لوجود تلك النسبة في الخارج يضاهي برهاننا لانه يفيد اليقينية في ذهنه والخارج كما يقال هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محجور فهذا محجور فتعفن الاخلاط علة للنسبة في ذهنه والخارج جميعا وان كان اعلة للنسبة في ذهنه دون الخارج يسمى برهاننا تاليا لانه يفيد اليقينية في الخارج دون ميثها مثل هذا محجور وكل محجور متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالحق وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلاط في ذهنه فان كانت نهائيت علة له في الخارج بل الامر بالعكس كما مر (قوله وهو يخرج الخطابة) اي قوله مؤلف من مقدمات يقينية يخرجها (قوله ليشتمل التعريف) **٤٣** على الملل الاربع الخ) كل مركب صادر عن فاعل مختار

الخلو ولفظ الكتاب ساكت عن التفصيل والاصل ما ذكرناه وعليه التحويل والامثلة غرضية ومن ابواب المنطق ابواب الصناعات الخمس لان المنطق كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة فلما تم التلويح الى مباحث الصورة اشار الى مباحث المادة ايضا فقال من جملة الصناعات الخمس (البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين) اعم من ان تكون ضرورية او مكتسبة منها فالقياس جنس يتناول الاقيسة الحسنة والمؤلف ذكر ليعتاق بقوله من مقدمات يقينية وهو يخرج الخطابة والحدل وغيرها وقوله لانتاج اليقين غاية ذكره ليشتمل التعريف على الملل الاربع فالملل اشارة الى الصورة المطابقة والى الفاعل بالاتزام وهو القوة العاقلة والمقدمات مادة ولانتاج اليقين غاية (واما اليقينية فتقسم) لان حكم العقل بها اما بالاستعانة من الحس او بها والاول ان لم يتوقف على وسط حاضر في ذهنه فهو الاوليات وان توقف فهو قضايا قياسا لها والثاني اما ان لا يتوقف اليقين به بعبء الاحساس على شيء

لابد ان يكون علة مادية وصورية وفاعلية وغائية لان العلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه الشيء المركب ان كان داخلا فيه فاما ان يكون الشيء معه بالقوة او بالقليل فان كان الاول ففي العلة المادية كالحطب للسرير وان كان الثاني ففي العلة الصورية كالهنية السريرية وان كان ما يتوقف عليه الشيء خارجا عنه فان كان ممانعة الشيء فهو العلة الفاعلية وان كانت مالا لاجله الشيء فهو العلة الغائية

واذا صدر المركب عن موجب بالذات يحتاج الى ثلاث منها وهي غير النائية واما البسيط الصادر عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والى الغائية فقط والبسيط الصادر عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياج المركب الصادر عن المختار الى العلة النائية ليس بكلي على مذهب المتكلمين غير المعتزلة لان الباري تعالى مختار عندهم ومع ذلك افاضه منزهة عن العرض كايين في موضعه وقد عدوا من لطائف التعريف اشتغالها على الملل الاربع بان يؤخذ بالقياس الى تلك الملل مفهومات يصح جعلها في المعارف فيعرف بها الابان يعرف بنفس تلك الملل اذ لا يجوز ذلك لانها مباحثة للمول ولا يجوز ان يعرف بالباين (قوله بالمطابقة) اي كالمطابقة في الظهور لان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس المؤلف بل عارضة له مسببة عن التأليف كيف ولو كانت بالمطابقة لامتنع حله على البرهان المعروف لاسرأافا (قوله وهو قوة العاقلة) انها وان كانت قابلة للادراكات لكنها فاعلة لتأليفها (قوله على وسط حاضر في ذهنه) اي عند تصور الطرفين والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا كالتعريف في قولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث

(قوله الحس الظاهر) الحس الظاهر هو البصر والسمع والشم والتذوق واللمس والباطن هو الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والخيالة فالحواس عشرة وتسمى المشاعر لكونها مواضع الشعور والآنها (قوله وهو المعنى بالحدس) أي سنوح المبادئ والمطالب للذهن دفعة وحقيقة لا ينسج المبادئ المرتبة لآذهن فيحصل المطلوب (قوله فانه تدريجي لان الفكر هو الانتقال من المطلوب المشعور به بوجه مالى < ٤٤ > المبادئ ومنها بعد الترتيب الى

المطلوب واعلم ان الخبريات والحديدات لا تكون جمعة على التبرجلوا ان لا يحصل له الحدس والتجربة في المبدأ للعلم بهما (قوله يستحيل العقل توأطهم على الكذب) فيه اشارة الى ان منشأ الاستحالة كثرهم ليس الا لانقص خبر قوم لا يجوز العقل كذبهم بقرينة خارجية (قوله ومصادقه حصول اليقين) أي ما يصدق ويدل على بلوغه حد التواتر يعني انه لا يشترط فيه عدد معين مثل خمسة عشر أو اثني عشرين أو اربعين أو ستين أو سبعين على ما قيل بل من شرطه وقوع العلم بالاشية (قوله فان الذهن يرتب الخ) أي العقل يتصور الانقسام فيساويين عند حصول الاربعين والزوج يرتب في الحال هي قضية قياساتها بها (قوله من مقدمات مشهورة وهي قضاي يعرف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طبائهم من الرقة كقولنا مراعاة (و الصفاء محودة واما ما فيهم من الحجة كقولنا كثف العورة مذموم واما انفعالهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم وامن شرائع او آداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة

الى حيث تلبس بالاوليات ويشرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور المشاهدة امثلة حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها صادقة البتة (قوله ويختلف باختلاف الزمان الخ) يعني ان قضية ما تكون مشهورة في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان وان لكل قوم مشهورة بحسب عاداتهم وآدابهم وكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب عاداتهم وآدابهم واعلم ان الجدل يتألف من المسلمات ايضا فكان الاولى التعرض لها وهي قضايات لم من الخصم ويبنى عليها استكمال له فمعه سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم كتابهم الفقه مسائل اصول الفقه والقرص من الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراكات مقدمات البرهان (قوله معتد فيه) اما الامر سمائي من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء واما اختصاصه بمزيد عقل ودين كاهل العلم والزهد وهي نافعة جدا في تعظيم امر الله تعالى < ٤٥ > والثقة على خلقه والعرض من الخطابة ترغيب الناس فيما يقفهم

ويختلف باختلاف الأزمان والامكنة والاقوام وغيرها (والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتد فيها) كني وولي (او مظنونة معتد فيها اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينشر منه التراب فينهدم) والكثير قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس (نحو الخمر يا قوتة سيالة (او تنقبض) نحو السيل مرة موهوة (والمغالطة) وهو (قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولا يكون حقا وتسمى سفطة (او) شبيهة (ب) المقدمات (المشهوره) وتسمى مشاغبة (او مقدمات وهمية كاذبة) كما يقال ان وراء العالم فضاء لا يتناهى وهذه ايضا ان قبول بها الحكم يسمى سفطة وان قبول بها الجدل يسمى مشاغبة فالمغالطة مقتصرة في قسمين السفطة والمشاغبة (والعمدة) أي المقدم عليه (هو البرهان) لا غير لان تحصيل المقادير الحق وتزويل المقادير الباطلة ليس الا به (ولكن هذا آخر الرسالة في المنطق) ختم الله بالمقادير الحق وعصمان العقائد الباطلة وحشرنا في زمرة الشهداء والصالحين وبوأنا في اعلى عليين مع النبيين والمرسلين وولى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

المعنى فكعدم رعاية وجود الموضوع في المواجهة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج ان يبيض الانسان فرس والمغالط فيه ان موضوع المقدمتين ليس بوجود اذ ليس شيء موجود يصدق عليه الانسان والفرس وفائدة المغالطة تغليب الخصم واسكانه واعظم فائدتها الاحتراز عن المغالطة قال الشاعر عرفت الشر لا للشر ولكن لتوقيه * فن لا يعرف الخير من الشر بقرينه (قوله والعمدة هو البرهان) قبل في قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ان الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة الى الخطابة والجدل الى الجدل فيكون كل من هذه الثلاثة معتدا عليه بالاشك في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل العمدة هو البرهان فقط بلاشك لانه يقيد اليقين بالاربع بخلاف الاخرين وهذا حصر المصنف العمدة في البرهان «جعلنا الله من الواصلين الى علم اليقين لامن السامعين» ورقا بتأنيده منه الى حق اليقين الحمد لله في الاول والاخر * والصلاة على رسوله محمد في الباطن والظاهر



قال الشيخ الامام العلامة المتأخرين «قدوة الحكماء الراشدين» اثر الدين الابرهي طبيب الله تراه
وجعل الجنة مثواه «نحمد الله على توفيقه» ونسبته هداية طريقه ونصلي على سيدنا محمد وعترته اجمعين
«اما بعد» فهذه رسالة في المطلق اوردنا قوم اما يجب استحضارها لمن يتدبى في شئ من العلوم مستعيناً بالله
على قائه مفوض الخير والجلود «ايساغوجي» اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضعه بالمطابقة وعلى
جزئه بالتضمن ان كادله جزء وعلى ما يلزمه في الذهن بالاتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق
بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالاتزام «ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي
لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء منه كالانسان» واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كراي الحجارة
والفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة كالانسان «واما جزئي وهو
الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزبد» والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس «واما عرضي وهو الذي يخالفه كالأضاحك بالنسبة الى الانسان
والذاتي اما مقول في جواب ماهو بحسب الشراكة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو
الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو «واما مقول في جواب ماهو
بحسب الشراكة والخصوصية مما كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو «واما غير مقول في جواب ماهو بل مقول
في جواب اى شئ هو في ذاته وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل
ويرسم بانه كلي مقول على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته «واما العرضي فاما ان يمنع انفكاكه عن
الماهية وهو العرض اللازم ولا يمنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل الانسان ويرسم بانها كلية فقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط
قولا عرضيا واما ان يمنع حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالتفلس بالقوة والفعل الانسان وغيره
من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً

القول الشارح

الحدود دال على ماهية الشئ وهو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القربين كالحیوان الناطق بالنسبة
الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس الشئ البعيد وفصله القريب كالجم
الناطق بالنسبة الى الانسان «والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة
كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان «والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تخص جملتها بحقيقة
واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عرضي الاظفار بادي البشيرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع

القضايا

القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه «وهي اما كلية كقولنا زيد كاتب
واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» واما شرطية منفصلة كقولنا
العدما ان يكون زوجا وفردا والجزء الاول من الكلية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى
مقدما والثاني تاليا القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب «واما سالبة كقولنا زيد ايس بكاتب» وكل واحد
منهما اما مضمرة كاذكرنا واما معصورة وهي اما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان
بكاتب «واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ايس بكاتب» واما ان لا يكون كذلك
تسمى سالبة كقولنا الانسان كاتب والانسان ايس بكاتب والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود «واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخار ناطق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدما
زوج «واما فرد وهي مائة الجمع والخلو معا «واما مائة الجمع فقط كقولنا هذا الشئ اشجر وامجر وامامائة
الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر «واما ان لا يبرق» وقد تكون المنفصلات ذوات اجزاء كقولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو

التناقض

وهو اختلاف القضيتين بالاجباب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة كقولنا
زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة
والفعل والجزء والكل والشرط وتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية تقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة
الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ايس بكاتب ولا شئ من الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان
«والمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكونان كقولنا كل
انسان كاتب ولا شئ من الانسان كاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ايس
بكاتب «العكس وهو ان يصير الموضوع محمولا والحمول موضوعا مع بقاء السلب والاجباب بمحاله والتصديق
والتكذيب بمحاله «الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان
انسان بل تنعكس جزئية لان اذا تناول انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانما نجد شئ معنا
موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسان «والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذه الحجة
هو السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان بحجر صدق لا شئ
من الحجر بانسان «والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ايس بانسان ولا يصدق عكسه

القياس

وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزوم نهالذاته اقوال آخر «وهو اما اقتراني كقولنا لكل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث «واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ايس بوجوده فاشتمل على استبطاء العلة والمكرر بين مقدمتي القياسي
فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر
«والمقدمة التي فيها الاصل تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى» وهيئة التسايف من

الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث او محولا فهو الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها بيد عن الطبع جيدا والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما يتبع الثاني عند اختلاف مقدمته بالسلب والايجاب والشكل الاول هو الذي جعل معيارا للعلوم فنورده ههنا ليحمل دستورنا وينتج منه المطلوب وشروط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروره المنتجة اربعة الضرب الاول كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث * الثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فلاشيء من الجسم بقديم * والثالث كقولنا بعض الجسم بقديم * والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم * والقياس الاقتراني امام ربك من جليتين كاسر وامامن متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالارض موجودة فاما وجودها فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة * وامامن منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما فرد او زوج اما فرد او زوج كل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الفرد * وامامن جلية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انشيء انسانا فهو جسم واما من جلية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او اما فرد وكل زوج منقسم بمساويين ينتج كل عدد فهو اما فردا ومنقسم بمساويين واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انشيء انسانا فهو اما ابيض واسود ينتج كلما كان هذا انشيء انسانا فهو اما ابيض واسود * اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا * واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا لكنه فرد فهو ليس بزوج * واستثناء نقيض احد ما ينتج عين الآخر البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين * واما البقيات فتساق اقسام منها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء * ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والارض مخرقة * وعجرات كقولنا شرب السموم يهلك الصغرى وحديثيات كقولنا نور القمر منقذ من الشمس * ومتواترات كقولنا بحمد عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة وظهر المعجزة على يده وتضايها قباياهها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الزمن وهو الانقسام بمساويين * والجمل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة * والمطالبة وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة عن شخص معتقد فيه او مظنونة * والشر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او نقيض * والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات وهمية كاذبة * والعمدة هي البرهان * وليكن هذا آخر رسالة في المنطق